الغلاف

ضربة «الكرامة» الغضب ينفجر بوجه الاحتلال

انفجر الغضب الشعبي المتفاقم بوجه الاحتلال بسبب حربه على غزة والضفة الغربية، بعملية إطلاق نار من الحدود الأردنية أدت الى مقتل 3 إسرائيليين، وسط مخاوف من ان يستغلها الاحتلال ليزيد انتقامه من الفلسطينيين عبر تعزيز حصاره للضفة الغربية

قوات إسرائيلية قرب معبر الكرامة بعد العملية أمس (أحمد غرابلي/فرانس برس)

عمّان ـ **انور الزيادات**
حيفا ـ **العربي الجديد**

ما كان للغضب الشعبي المتفاقم ضد الاحتلال الإسرائيلي على خلفية حربه المتواصلة للشهر الثاني عشر في قطاع غزة، إضافة إلى عملياته اليومية في الضفة الغربية المحتلة، إلا أن ينفجر في وجهه بعمليات جديدة، وهو ما جاءه من الحدود الأردنية أمس الأحد، مع تنفيذ شاب أردني عملية إطلاق نار عند معبر الكرامة (اللنبي وفق التسمية الإسرائيلية)، وجسر الملك حسين وفق التسمية الأردنية) أدت إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين، في منطقة لم يكن الاحتلال يتوقع أن يتلقى ضربة منها. لكن الأخير لم يتأخر لمحاولة الاستثمار في هذه العملية، عبر لعب دور الضحية، وهو ما برز بكلام لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بأن «كل الإسرائيليين مستهدفون»، لتكبر المخاوف من أن تسعى حكومته لمزيد من الضغط على الضفة الغربية عبر إحكام الإغلاق عليها، خصوصاً أن هذا المعبر هو المنفذ الوحيد لسكان الضفة إلى الأردن والخارج.

وقُتل ثلاثة إسرائيليين أمس في إطلاق نار قرب معبر الكرامة بين الضفة الغربية المحتلة والأردن، فيما أعلنت الشرطة والجيش الإسرائيلي مقتل المهاجم الذي أفيد لاحقاً بأنه الأردني ماهر ذياب حسين الجازي (39 عاماً) ويعمل سائق شاحنة. وقال الجيش الإسرائيلي إن «إرهابياً» وصل إلى منطقة المعبر في غور الأردن على متن «آلية من الأردن». وأضاف أن السائق «خرج من الشاحنة وفتح النار على قوات الأمن الإسرائيلية العاملة على الجسر». وبحسب الجيش فإن القتلى الثلاثة كانوا «يعملون حراس أمن» وليسوا من قوات الشرطة أو الجيش. من عمّان، أعلنت وزارة الداخلية أن الجهات الرسمية باشرت التحقيق في حادثة إطلاق النار. وأشار المتحدث باسم مديرية الأمن العام الأردنية إلى «إغلاق جسر الملك حسين أمام حركة السفر إثر إغلاقه من الجانب الآخر لإشعار آخر». وبعد العملية، قال مسؤول حدودي أردني إن الجيش الإسرائيلي ألقى القبض على ما لا يقل عن 20 سائق شاحنة أردنياً في منطقة التفريغ للاستجواب. وهذا أول هجوم من نوعه على الحدود مع الأردن بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول عندما بدأت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فيما نقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية عن مسؤول إسرائيلي قوله إن الجيش الإسرائيلي لم يتخذ ترتيبات خاصة على الحدود مع الأردن منذ بدء الحرب. وقال مسؤولون إن الهجوم وقع في منطقة للبضائع التجارية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، حيث تقوم شاحنات أردنية بتفريغ بضائع متجهة من المملكة إلى الضفة الغربية. ويقع المعبر إلى الشمال من البحر الميت وفي منتصف المسافة تقريباً بين العاصمة الأردنية عمّان والقدس المحتلة. ومكان وقوع العملية، نقطة انتقال من السيطرة الأردنية إلى السيطرة الإسرائيلية، سواء للحركة التجارية، أو لحركة الأفراد المسافرين من الضفة الغربية وإليها. وكان الجسر نقطة عبور للسلاح من الجانب الأردني إلى فلسطين قبيل عام 1948، قبل أن تدمره عصابة إسرائيلية، ثم ترميمه وتدميره مرة أخرى في حرب عام 1967، ومن ثمّ بناؤه عام 1968. وبعد توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، أو ما تعرف بمعاهدة وادي عربة عام 1994، حُدّث الجسر وأصبح مُعبّداً بعد أن كان خشبياً، كذلك أصبح نقطة العبور الوحيدة بين الأردن وسكان الضفة الغربية.

وأعلنت إسرائيل إغلاق جميع المعابر الحدودية البرية مع الأردن. وقالت هيئة المعابر الإسرائيلية في بيان: «تقرر بتوجيه من الأجهزة الأمنية وقف نشاط معابر إسحق رابين الحدودي (وادي عربة) البري بالقرب من إيلات، واللنبي (جسر الملك حسين) ونهر الأردن (جسر الشيخ حسين) بالقرب من بيت شان في الوقت الحاضر». كذلك أفادت وكالة الأناضول بأن الجيش الإسرائيلي أغلق الطرق المؤدية إلى مدينة أريحا شرقي الضفة الغربية والقريبة من الأردن، ونصب حواجز جديدة عليها، وشدد إجراءاته العسكرية على الحواجز المؤدية إلى مدينة أريحا.

وأرجع نتنياهو لاستغلال العملية، وقال إن إسرائيل محاطة بـ«أيديولوجية قاتلة تقودها محور الشر الإيراني»، معتبراً أنه في الشرق الأوسط «من دون سيف لا يوجد خلود». جاء ذلك في كلمة له بمستهل الاجتماع الأسبوعي لحكومته، بعد عملية إطلاق النار في المعبر. وقال نتنياهو وفق بيان لمكتبه: «يوم صعب. لقد قتل إرهابي حقير ثلاثة من مواطنينا بدم بارد عند جسر اللنبي». وأضاف: «نحن محاطون بأيديولوجية قاتلة يقودها محور الشر الإيراني. القتلة لا يفرقون بيننا، إنهم يريدون قتلنا جميعاً حتى أبواي الرضيعان من اليمين واليسار، علمانيين ومتدينين، يهوداً وغير يهود». ومضى قائلاً: «إن ما يمنع تدمير شعبنا كما كان في الماضي هو قوة دولة إسرائيل وقوة جيشها». وتابع: في الشرق الأوسط من دون سيف لا يوجد خلود... عندما نقف معاً لا يستطيع أعداؤنا أن يفعلوا ذلك بنا، لذا فإن هدفهم الرئيسي تقسيمنا وزرع الانقسام داخلنا».

في المقابل، بارك حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني أمس الأحد، العملية، وقال في بيان إنها تمثّل تعبيراً صادقاً عن موقف الشعب الأردني الداعم لصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الاحتلال، وتأتي رداً مشروعاً على الاحتلال، وحرب الإبادة التي يرتكبها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. وتابع: «تأتي هذه العملية تأكيداً لنفاد صبر الشعب الأردني تجاه ما يجري في فلسطين، مما يتطلب من الجهات الرسمية إعادة النظر بالاتفاقيات الموقعة مع العدو كافة ووقف الممر البري ووقف التنسيق الأمني، مع العمل على إعداد التجهيزات اللازمة لمواجهة تهديدات دولة الاحتلال، بما في ذلك تمتين الجبهة الداخلية». وطالب باستعادة جثمان منفذ العملية بشكل عاجل وتسليمه لذويه ليزفه الشعب الأردني ويواري الثرى على أرض الأردن، والعمل على إطلاق سراح كل من قام جنود الاحتلال باحتجازهم من الأردنيين على خلفية هذه العملية.

كذلك قالت حركة حماس في بيان إن العملية «رد طبيعي على المحرقة التي ينفذها العدو الصهيوني النازي بحق أبناء شعبنا في غزة، والهجمة المسعورة ضد شعبنا في الضفة». ومع إغلاق معبر الكرامة، فإن حركة السفر من الضفة الغربية وإليها تتوقف تماماً، فلا يمكن لأيٍّ من الجانبين، الأردني والفلسطيني، تسيير حركة المسافرين من دون وجود الجانب الإسرائيلي. وبحسب بيانات الإدارة العامة للمعابر والحدود الفلسطينية، يتجاوز عدد المسافرين على معبر الكرامة سنوياً ثلاثة ملايين مسافر

> نتنياهو: في الشرق الأوسط من دون سيف لا يوجد خلود

> جبهة العمل الإسلامي: العملية تعبّر عن موقف الشعب الأردني

للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني

اعتبر المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة ان العبوة التي تحدث عنها بنيامين نتنياهو في كلمته امس لن تحقق الامن والاستقرار، وان السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو الاعتراف بالشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وقال في تصريح صحافي، إن «استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني من رفح حتى جنين، وارتكاب الاحتلال جرائم الإبادة الجماعية، سيزيد اشتعال المنطقة».

وقادم، قرابة الثلث يسافرون خلال شهور الصيف.

وتبرز مخاوف من أن تستغل دولة الاحتلال العملية، لتصعيد الحصار على الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً أن جسر الملك حسين (معبر الكرامة) يستعمل بشكل أساسي لنقل البضائع، وتمر عبره الشاحنات من الأردن إلى غور الأردن والضفة الغربية وإسرائيل، ويقع المعبر بالقرب من قرى الأغوار ومدينة أريحا. وبحسب بيان سابق للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، فإن الأردن أصبح في الفترة الأخيرة المعبر الإغاثي الوحيد لقطاع غزة، حيث تُدخَل المساعدات الإنسانية المتنوعة من خلال إرسال أكثر من 120 شاحنة على مدار الأسبوع الواحد عبر المعبر البري الوحيد إلى القطاع، والذي أصبح الشريان لإغاثة غزة.

وحول تداعيات الحادثة، قال الخبير الأمني والعسكري الدكتور عمر الرداد، لـ«العربي الجديد»، إن العملية كانت متوقعة في ظل إجراءات اليمين الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، فهناك مشاعر شعبية ملتهبة في الشارع الأردني، وهناك موقف رسمي منسجم مع الموقف الشعبي، وهذا الموقف واضح في تصريحات وزير الخارجية أيمن الصفدي منذ أيام. وأضاف الرداد أن اليمين الإسرائيلي سيسعى لاستغلال العملية إلى أكبر حد ممكن، وكانت هناك موجة من الخطابات داخل الدوائر الإسرائيلية اليمينية والعنصرية التي تدعو إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة على وادي الأردن والسيطرة على مناطق الأغوار، والتي تعكس طموحات توسعية قديمة، وليس فقط إغلاق المعبر الوحيد الذي يشكل المتنفس الوحيد لسكان الضفة تجاه الأردن. وتابع: إن الرد الإسرائيلي الفوري على الحادثة بإغلاق جسر الملك حسين يحمل ثقلاً استراتيجياً، فمن خلال إغلاق المتنفس الوحيد لسكان الضفة الغربية، والذي يسمح بوصول المساعدات الأردنية لهم، فإن إسرائيل عزلت سكان الضفة، وقطعت الإمدادات الأساسية، بما في ذلك المساعدات الطبية والغذائية، وخنقت الجهود الأردنية الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة.

ولفت إلى أن العملية تأتي في إطار سياق لطالما حذر الأردن منه، وتحديداً بخصوص احتمالات توسع الحرب إلى حرب إقليمية وحدوث انفلات أمني، مبيناً أن «العملية جاءت بعد الإجراءات الوحشية التي بدأ جيش الاحتلال تنفيذها بالضفة الغربية خصوصاً في جنين وطولكرم، ونحن قد نكون أمام شكل جديد من العمليات للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني». وتوقع أن تحاول إسرائيل الاستثمار في هذه الحادثة بمزيد من الضغط على الضفة الغربية، وإحكام الإغلاق عليها، خصوصاً أن هذا المعبر هو المنفذ الوحيد لسكان الضفة إلى الأردن والخارج. وقال إن دولة الاحتلال قد تحاول نقل تجربة غزة بالحصار إلى الضفة الغربية، ومنع إدخال المساعدات، وإغلاق جميع المعابر، وقد تذهب إلى توسيع نموذج مخيم جنين، كما يريد اليمين الإسرائيلي، بمنع الماء والكهرباء والإنترنت، والتضييق على المساعدات التي تذهب إلى غزة، وستحاول إطباق الخناق على الضفة والقطاع.

تحقيق شامل

دعا الرئيس الاسرائيلي اسحق هرتسوغ «جميع الاطراف» الى اجراء تحقيق شامل في الهجوم. وقال هرتسوغ في منشور بحسابه على منصة اكس: «اتفاقيات السلام بين اسرائيل وجيرانها تشكل حجر الزاوية في السعي لتحقيق الاستقرار في المنطقة». من جانبه، قال وزير الامن الاسرائيلي السابق بني غانتس ان الهجوم «هو علامة اخرى على الحاجة الى تعزيز خط الدفاع على الجدار الشرقي لدولة اسرائيل- اي منطقة غور الاردن».

للحديث تتمة...

ماذا جنينا من الديمقراطية الفرنسية؟

وليد التليلي

ما يحدُث في فرنسا، وبالتوازي في بعض معسكراتها القديمة، تحديداً في شمال أفريقيا، يدعو إلى التساؤل بشأن الإرث الذي خلّفته فرنسا في هذه الدول، وما تستمر في بثه في هذا الفضاء من أفكار وقيم هدّامة تقتل كل ما بشرت به تلك الثورة الفرنسية العظيمة من أنوار عدل وإنسانية. السبت الماضي، خرج آلاف إلى الشوارع في أنحاء فرنسا، للاحتجاج على قرار الرئيس إيمانويل ماكرون تعيين ميشال بارنييه (73 عاماً)، المنتمي إلى يمين الوسط، رئيساً للوزراء، بينما تتهم أحزاب يسارية ماكرون بسرقة الانتخابات التشريعية. وبارنييه هو المفاوض السابق للاتحاد الأوروبي بشأن خروج بريطانيا من التكتل. ونشرت مؤسسة إيلاب لاستطلاعات الرأي مسحاً يوم الجمعة الماضي أظهر أن 74% من الفرنسيين يعتقدون أن ماكرون تجاهل نتائج الانتخابات، بينما يعتقد 55% منهم أنه سرقها. تؤكّد هذه الأرقام، هذه الفهلوة السياسية الفرنسية التي تُمكّن الحكومات من التسلل بين القوانين والنصوص، تؤولها كيفما شاءت لتلتفّ على شعبها وعلى قراره وخياره الذي وضعه في صندوق الاقتراع.

انظروا إلى مستعمرات فرنسا السابقة، هذا المغرب العربي المعتل، الذي قُتلت فيه الديمقراطية، أو تكاد. يتعلم من تلك المدرسة العريقة كيف يتحايل على القوانين ليضعها في صفّه، مدّعياً أنه في صف القانون، وقد لا تحتاج السلطات فيه إلى هذه التبريرات أصلاً، وتضرب بكل القوانين عرض الحائط.

لكن المشكلة، هي في فرق رد فعل الشعوب، فهناك، في فرنسا، مؤسّسات عريقة ونخب صاحبة، بإمكانها، أحياناً، أن تتجاوز خلافاتها وتتوحد ضد السلطة. أما في غير بلد في المغرب العربي، فتتفرّغ الشعوب صامتة على مأساتها، وتنهل من خطابات شعبوية تروّج الأكاذيب. وحتى ما إذا كان هناك مجال متاح للتحرّك والاحتجاج، كما في الحالة التونسية، فإن الانقسامات لا تنتهي، والأمر الذي من شأنه أن يحوّل موجة الإرهاب إلى انتفاضة شاملة». وادّعى الضباط، في حديثهم للصحيفة، أنه «على عكس مطالب المستوطنين، يقوم الجيش الإسرائيلي بإزالة الحواجز التي تم فرضها في أعقاب تفجيرات السيارات المفخخة، ويحاول السماح للسكان بأكبر قدر ممكن من حرية الحركة وسبل العيش». ووفق الضباط، فإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية «تعتقد أن غالبية الشاب الفلسطينيين (في الضفة) أصبحوا الآن عاطلين من العمل لأنهم لا يستطيعون العمل في إسرائيل، وهو أحد الأسباب التي تؤدي إلى تزايد في النشاط الإرهابي، إلى حد الخوف من هجوم جماعي للفلسطينيين على المستوطنات الإسرائيلية القريبة منهم»، بحسب ادعائهم.

وقالت الصحيفة نقلاً عن قادة عسكريين كبار، إن الجيش الإسرائيلي «يمتنع عن تنفيذ الاعتقالات التي يطلبها الشاباك (جهاز الأمن العام)، وذلك ببساطة لأنه ليس لديه ما يكفي من الأماكن في السجون». ونقلت الصحيفة عن ضابط إسرائيلي كبير عاد للتو من مشاركته في العملية العسكرية بالضفة الغربية: «هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. نحن على حافة انفجار كبير».

في غضون ذلك، أعلن نائب رئيس حركة فتح، محمود العالول، أمس الأحد، عن تأجيل تشييع جثمان المتضامنة الأميركية من أصول تركية، الشهيدة عائشة نور أزغي أيغي، التي قُتلت برصاص قوات الاحتلال، في بلدة بيتا جنوبي نابلس، الجمعة الماضي، وذلك بسبب خلافات بين الجانبين الأميركي والتركي. وقال العالول: «قررنا تأجيل التشييع الذي كان مقرراً اليوم (أمس الأحد)، بسبب خلاف بين الطرفين الأميركي كونها تحمل جواز السفر الأميركي، والتركي بصفتها من أصول تركية». وتابع: «هناك قضايا تفصيلية بشأن مكان الدفن والطريق الذي سيسلكه الموكب، من معبر الكرامة إلى الأردن ومنه إلى تركيا، أو عبر المطار ومنه إلى الولايات المتحدة». وأضاف العالول: «حاولنا تذليل العقبات لكن لا نريد أن تكون هناك أزمة دبلوماسية بين البلدين، أو أن نكون طرفاً فيها، لذا سنعطي فرصة وتؤجل عملية التشييع حتى تتفق الأطراف، وإلا فالفلسطين يُشرفها أن تحتضن جثمان الشهيدة عائشة في حال لم يتفق الجانب التركي والجانب الأميركي على الية دفنها، حتى ترقد بسلام على أرض فلسطين إلى جانب الأف الشهداء».

في سياق منفصل، تواجه منطقة الطيبة التابعة لبلدة ترقوميا، غربي الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة، اعتداءات إسرائيلية متصاعدة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تنوعت بين حرمان الأهالي من الوصول إلى منازلهم وأراضيهم، وحرق محاصيلهم وبيوتهم الزراعية، والاعتداء على المزارعين، وتدمير الخيام. غير أن ذلك تفاقم منذ وقوع عملية سكانها 20 ألفاً، ستصبح معزولة بالكامل عن البلدات الغربية للمحافظة، وعن مدينة الخليل بدورها، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان صحافي، أمس الأحد، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال اليومين الماضيين 35 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون، فضلاً عن استدعاء مواطنة.

> اتهم ضباط إسرائيليون بن غفير وسموتريتش بإشعال الضفة

متابعة

الاحتلال يشجع على التصعيد في الضفة

رام الله ـ **سامر خويرة، مالك نبيل**

في ظل التصعيد شبه اليومي من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، اعتبر ضباط كبار بالجيش الإسرائيلي، أن «المستوى السياسي يشجع على التصعيد» بالضفة، واتهموا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش بالسعي لإشعال «حرب يأجوج ومأجوج» بالمنطقة. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، عن الضباط قولهم، إن بن غفير وسموتريتش هما «السبب المباشر» لانتشار ما سموه «الإرهاب الفلسطيني» في أنحاء الضفة الغربية. وبحسب المصدر ذاته: «يحاول الجيش الإسرائيلي منع اندماج السكان بالكامل في يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة الغربية) في أعمال العنف، الأمر الذي من شأنه أن يحوّل موجة الإرهاب إلى انتفاضة شاملة». وادّعى الضباط، في حديثهم للصحيفة، أنه «على عكس مطالب المستوطنين، يقوم الجيش الإسرائيلي بإزالة الحواجز التي تم فرضها في أعقاب تفجيرات السيارات المفخخة، ويحاول السماح للسكان بأكبر قدر ممكن من حرية الحركة وسبل العيش». ووفق الضباط، فإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية «تعتقد أن غالبية الشاب الفلسطينيين (في الضفة) أصبحوا الآن عاطلين من العمل لأنهم لا يستطيعون العمل في إسرائيل، وهو أحد الأسباب التي تؤدي إلى تزايد في النشاط الإرهابي، إلى حد الخوف من هجوم جماعي للفلسطينيين على المستوطنات الإسرائيلية القريبة منهم»، بحسب ادعائهم.

وقالت الصحيفة نقلاً عن قادة عسكريين كبار، إن الجيش الإسرائيلي «يمتنع عن تنفيذ الاعتقالات التي يطلبها الشاباك (جهاز الأمن العام)، وذلك ببساطة لأنه ليس لديه ما يكفي من الأماكن في السجون». ونقلت الصحيفة عن ضابط إسرائيلي كبير عاد للتو من مشاركته في العملية العسكرية بالضفة الغربية: «هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. نحن على حافة انفجار كبير».

في غضون ذلك، أعلن نائب رئيس حركة فتح، محمود العالول، أمس الأحد، عن تأجيل تشييع جثمان المتضامنة الأميركية من أصول تركية، الشهيدة عائشة نور أزغي أيغي، التي قُتلت برصاص قوات الاحتلال، في بلدة بيتا جنوبي نابلس، الجمعة الماضي، وذلك بسبب خلافات بين الجانبين الأميركي والتركي. وقال العالول: «قررنا تأجيل التشييع الذي كان مقرراً اليوم (أمس الأحد)، بسبب خلاف بين الطرفين الأميركي كونها تحمل جواز السفر الأميركي، والتركي بصفتها من أصول تركية». وتابع: «هناك قضايا تفصيلية بشأن مكان الدفن والطريق الذي سيسلكه الموكب، من معبر الكرامة إلى الأردن ومنه إلى تركيا، أو عبر المطار ومنه إلى الولايات المتحدة». وأضاف العالول: «حاولنا تذليل العقبات لكن لا نريد أن تكون هناك أزمة دبلوماسية بين البلدين، أو أن نكون طرفاً فيها، لذا سنعطي فرصة وتؤجل عملية التشييع حتى تتفق الأطراف، وإلا فالفلسطين يُشرفها أن تحتضن جثمان الشهيدة عائشة في حال لم يتفق الجانب التركي والجانب الأميركي على الية دفنها، حتى ترقد بسلام على أرض فلسطين إلى جانب الأف الشهداء».

في سياق منفصل، تواجه منطقة الطيبة التابعة لبلدة ترقوميا، غربي الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة، اعتداءات إسرائيلية متصاعدة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تنوعت بين حرمان الأهالي من الوصول إلى منازلهم وأراضيهم، وحرق محاصيلهم وبيوتهم الزراعية، والاعتداء على المزارعين، وتدمير الخيام. غير أن ذلك تفاقم منذ وقوع عملية سكانها 20 ألفاً، ستصبح معزولة بالكامل عن البلدات الغربية للمحافظة، وعن مدينة الخليل بدورها، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان صحافي، أمس الأحد، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال اليومين الماضيين 35 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون، فضلاً عن استدعاء مواطنة.

سجن في ضواحي القاهرة، 1 فبراير 2020 (خالد دسوقي/فرانس برس)

مصر

وفيات محبوسين قبل تعديل قانون الإجراءات الجنائية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

من المقرر أن يعقد نقيب المحامين المصريين عبد الحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، اجتماعاً، اليوم الاثنين، مع مجلس النقابة العامة، لعرض ما أُنجز في شأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجديد في مصر الذي تعترض عليه كل من نقابتي المحامين والصحافيين، كما طالب قانونيون بسحبه وإعادة طرحه للحوار المجتمعي. يحصل ذلك بينما كشفت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان عن وفاة اثنين من المحبوسين احتياطياً في مصر على زمة قضايا جنائية داخل قسم شرطة بلبيس بمحافظة الشرقية.

رئيس اللجنة القانونية بكتلة الحوار المستشار عبد الحكيم شداد أكد أن «قانون الإجراءات الجنائية هو صلب الحريات الشخصية ويحدد العلاقة بين الفرد والدولة في الحقوق والحريات». وقال في جلسة نقاشية، تابعتها «العربي الجديد»، تحت عنوان «قانون الإجراءات الجنائية... تعديلات أم تعديات»، بحضور عدد من البرلمانيين والسياسيين والقانونيين، الجمعة الماضي، إن «قانون الإجراءات الجنائية يمس الإنسان، والإنسان معيار الدولة، ويجب أن يشعر كل هناك دولة تحمي ومؤسسات تسعى لخدمته». لافتاً إلى أن «تعديل القانون هدفه أن يتماشى مع متطلبات العصر، إذ عانى المحامون والمواطنون من القانون القديم، سواء في الحبس الاحتياطي الذي نرى غلواً في تطبيقه، وأيضاً في حقوق المسجون»، محذراً من أن يكون التعديل «خطوة للوراء». وكانت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان قد كشفت، أمس، على صفحتها الرسمية على «فيسبوك»، عن حالتي وفاة لمحتجزين اثنين محبوسين احتياطياً، بمحافظة الشرقية، إحداهما لمحبوس مصاب بفيروس نقص المناعة (الإيدز). واستخدمت الشبكة تعبيراً لأحد المواطنين يقول فيه: «اللي مش بيموت من الضرب... بيموت من الإيدز جوه»، وبحسب مصادر الشبكة أيضاً، فقد لفظ اثنان أنفاسهما الأخيرة داخل الغرفة رقم 2 بحجز قسم شرطة بلبيس، وذلك مساء 2 سبتمبر/أيلول الحالي. وحصلت الشبكة المصرية على شهادة أحد شهود العيان الذين حضروا الواقعة، والذي أكد لها أن «تعنّت إدارة القسم خصوصاً مع الحالة المرضية المتأخرة لعبد الله». وقال في جزء من شهادته للشبكة المصرية: «عبد الله مات من الضرب في مصر بحق السجناء»، مضيفاً أن «ما يحدث يفوق الخيال من اعتداءات على حقوق السجناء بشكل غير مسبوق، والنظام المصري يغلق أذنيه عن النداءات المتكررة بضرورة تحسين ظروف المعتقلين أو الإفراج عنهم من الأساس في ظل أن الغالبية العظمى منهم بلا تهم حقيقية».

وأشار الشاهد إلى أن «الحالة الصحية لعبد الله كانت متوعكة، وأبلغ الضابط المناوب بذلك، وطلب نقله إلى المستشفى، رغم تأخر حالته الصحية ومناشدات أسرته لعلاجه على نفقتها، وأيضاً، رصدت الشبكة المصرية وفاة المواطن سعيد العجروودي، 33 عاماً، نتيجة تعرضه للتعذيب الطبي بمنع الدواء والعلاج عنه، بعد إصابته بفيروس نقص المناعة المعروف بالإيدز، وقالت إنه «جار رصد ملابسات الوفاة».

وبحسب مصادر الشبكة أيضاً، فقد لفظ الاثنان أنفاسهما الأخيرة داخل الغرفة رقم 2 بحجز قسم شرطة بلبيس، وذلك مساء 2 سبتمبر/أيلول الحالي. وحصلت الشبكة المصرية على شهادة أحد شهود العيان الذين حضروا الواقعة، والذي أكد لها أن «تعنّت إدارة القسم خصوصاً مع الحالة المرضية المتأخرة لعبد الله». وقال في جزء من شهادته للشبكة المصرية: «عبد الله مات من الضرب وكان عنده الكبد ومش راضيين (رافضين) يعالجوه ولا يودوه (ينقلوه) المستشفى، وأمه وأخته عملوا كل المحاولات عشان (كي) ينقلوه المستشفى، بس المأمور رفض وضرب الست أمه وطردهم حتى الدكتور السيد جابوه (أحضروه) عشان يساعده، ولكن نائب المأمور رفض يدخله لحد ما حالته تدهورت ومات في الغرفة يوم الاثنين بالليل، والتقرير الطبي الشرعي طلع بأن الوفاة نتيجة هبوط حاد في الدورة الدموية».

وكانت الشبكة المصرية قد رصدت بحسب مصادرها: «تصاعد الانتهاكات وعمليات الضرب والإهانات اللفظية والتهديد التي نتجت عنها أخيراً وفيات وإصابات داخل حجز قسم شرطة بلبيس».

من جهته، قال مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن، لـ«العربي الجديد»، إن «هذا التدهور الخطير في ظروف السجناء في مصر انعكاس لتردي الوضع الحقوقي في مصر، وكذلك سوء المنظومة القضائية التي باتت أداة للنظام من دون مراعاة لأي اعتبار آخر تمليه الأسس المهنية والوطنية»، مضيفاً: «للأسف سيستمر التدهور طالما بقيت المنظومة القضائية بهذا الشكل وكذلك طالما استمر العالم في الصمت كما يحصل في سجون مصر، لا سيما في ظل تجاهل النظام المصري استغاثات السجناء والأصوات الخافتة في الشارع المصري التي تنادي بإنهاء ملفات حقوقية كثيرة طال تركها».

بدوره، قال مدير مركز الشهاب لحقوق الإنسان خلف البيومي، لـ«العربي الجديد»، إن «ما يُكشف عنه من قبل المؤسسات الحقوقية والمحامين، وما يُسرب من داخل السجون، لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من الصورة الحقيقية لما يجري من انتهاكات فظيعة في مصر بحق السجناء»، مضيفاً أن «ما يحدث يفوق الخيال من اعتداءات على حقوق السجناء بشكل غير مسبوق، والنظام المصري يغلق أذنيه عن النداءات المتكررة بضرورة تحسين ظروف المعتقلين أو الإفراج عنهم من الأساس في ظل أن الغالبية العظمى منهم بلا تهم حقيقية».

بزشكيان في بغداد الاربعاء

أفادت وكالة إرنا الرسمية الإيرانية للأنباء، أمس الأحد، بأن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان (الصورة)، سيتوجه إلى العراق، بعد غد الأربعاء، في أول زيارة خارجية له منذ انتخابه في 5 يوليو/تموز الماضي. وأضافت الوكالة أن بزشكيان «سيعقد اجتماعات ثنائية مع كبار المسؤولين العراقيين»، مضيفة أن البلدين سيوقعان خلال الزيارة «وثائق التعاون والمذكرات الأمنية». وهي أول زيارة رسمية إلى الخارج يجريها الرئيس الجديد الذي كان أكد أنه يريد إعطاء «الأولوية» لتعزيز العلاقات مع الدول المجاورة. وكان السفير الإيراني في بغداد محمد كاظم آل صادق أعلن في نهاية أغسطس/آب الماضي، أن بزشكيان سيزور العراق بدعوة من رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني.

(فرانس برس)

انتهاء مهمة «يونيتاد» في العراق

من المقرر أن يُنهي فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم داعش (يونيتاد) مهمته، ويغادر العراق في 17 سبتمبر/أيلول الحالي. وأشادت أنا بيربو بوبيس رئيسة الفريق المكلف المساعدة على جعل تنظيم داعش «يحاسب على جرائمه»، بتعاون السلطات العراقية في هذه المهمة، معتبرة أن عمل الفريق كان يمكن أن يستمر لو حدث تواصل أفضل بين الطرفين. وأضافت في حديث لوكالة فرانس برس: «يمكن أن نقرّ علناً وبوضوح بأن العمل الذي أنجز اليوم تمكّنا من إنجازه ما كان ممكناً لولا دعوتنا ولقاء أمر فريد»، موضحة أن فريقها هو بعثة التحقيق الدولية الوحيدة التي وُجدت في البلد المكلفة التحقيق فيه. وتضيف: «لا يحدث أبداً أن تدعو دولة ما هيئةً دولية إلى العمل على ملفّ خاص كهذا مثل التحقيق في جرائم... قلة هم من يمكن أن يفتحوا لنا أبوابهم بمثل هذا السخاء». وعلى مدى سبعة أعوام، أعدّ الفريق 19 تقريراً بعضها حول جرائم محددة، وأخرى حول الهيكلية التراتبية لتنظيم داعش.

(فرانس برس)

محاكمات متواصلة في الكويت

نظرت محكمة الاستئناف في الكويت، أمس الأحد، في قضايا ثلاث شخصيات، على خلفيات قضايا «أمن دولة» في تهم التعدّي على صلاحيات أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. والمتهم الأول هو النائب السابق أنور الفكر، المدان بالحبس مدة ثلاث سنوات، والثاني النائب السابق حمد العليان، المُدان بالحبس مدة سنتين، والأخير الناشط السياسي والمرشح السابق للبرلمان مساعد القريفة، والمُدان بالحبس مدة أربع سنوات. وقررت محكمة الاستئناف، في أولى جلسات محاكمة الفكر، إخلاء سبيله بكفالة، وتحديد جلسة في 14 أكتوبر/تشرين الأول المقبل من أجل المرافعة. إلى جانبه، قررت محكمة الاستئناف، حجز قضية العليان إلى 30 سبتمبر/ أيلول الحالي، من أجل النطق بالحكم، بعدما أخلت سبيله إلى حين الفصل في الاستئناف. بموازاتهما، رفضت محكمة الاستئناف طلب إخلاء سبيل الناشط مساعد القريفة، وحددت جلسة في 30 سبتمبر الحالي من أجل المرافعة.

(العربي الجديد)

الحدث

لا يزال اتفاق الهدنة في قطاع غزة بعيد المنال، رغم استمرار الحديث عن جهود الإدارة الأميركية للتوصل إلى صفقة تبادل الأسرى والمحتجزين بين «حماس» وإسرائيل، فيما تواصل القصف الإسرائيلي لليوم الـ338 على التوالي في مناطق متفرقة من القطاع

غزيّون ينتظرون في طابور للحصول على مياه نظيفة في خانيونس أمس (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

مفاوضات غزة متعثرة

«تفاصيل دقيقة» تربك المقترح الأميركي

استهداف مدارس الإيواء

قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان أمس، إنه وثق تصاعداً خطيراً في استهداف الاحتلال المدارس التي تحوّلت إلى مراكز إيواء في قطاع غزة. وكشف عن أنه منذ بداية شهر أغسطس/آب الماضي قصف الاحتلال 16 مدرسة، ما أدى إلى استشهاد 217 فلسطينياً وإصابة المئات.

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

لم يختلف مشهد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، أمس الأحد، عن مشاهد الإبادة الجماعية اليومية التي يمارسها الاحتلال ويمعن بها منذ أكثر من 11 شهراً، فيما تغيب أي مؤشرات على تراجع حدة الهجمات الإسرائيلية الدامية، أو قرب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين بين الطرفين. ورغم الحديث المتواصل عن جهود إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، والتي لم يتبق لها سوى أربعة أشهر قبل تسلّم إدارة جديدة قيادة البيت الأبيض، للتوصل إلى اتفاق بشأن غزة، فإن التعثر والانتكاسات التي رافقت المفاوضات الأسابيع الماضية، لا تزال حاضرة.

ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أمس، عن مسؤول أميركي قوله إن الإدارة الأميركية تواصل العمل على تقليص الخلافات بشأن مقترح الصفقة، الذي تعتزم تقديمه في الأيام المقبلة كما أعلنت سابقاً. وأضاف المسؤول أن إدارة بايدن انزعجت بشدة من تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بشأن بقاء الجيش الإسرائيلي في محور صلاح الدين (فيلادلفي) على طول الحدود بين قطاع غزّة ومصر، مضيفاً أن فرص التوصل إلى اتفاق مع حركة حماس كانت منخفضة فعلاً، لكن نتنياهو قلل منها أكثر بعد تصريحاته. ولفت المسؤول الأميركي، وفق «هآرتس»، إلى أن مدير المخابرات المركزية الأميركية وليام بيرنز، أجرى محادثات مع إسرائيل والجانبين القطري والمصري، لتعديل تفاصيل المقترح، لافتاً إلى أن التوصل لتسوية بشأن عدد الأسرى المشمولين بالصفقة ممكن، لأن التفاصيل الدقيقة تبقى خلف الأبواب ولا يعلن عنها. وكان بيرنز قد صرّح لصحيفة فاينننشال تايمز في لندن، أول من أمس السبت، بأن العمل جار على تقديم مقترح «أكثر تفصيلاً» بشأن وقف إطلاق النار في غزة خلال الأيام المقبلة، معتبراً أن المسألة تتعلق بالإرادة السياسية. وأمل أن يدرك زعماء كلا الطرفين (حماس وإسرائيل) أن «الوقت حان أخيراً لاتخاذ بعض الخيارات الصعبة وتقديم بعض التنازلات العسيرة»، مضيفاً أنه تم الاتفاق على 90% من الفقرات، لكن الـ10% الأخيرة دائماً الأصعب.

في غضون ذلك، أفادت صحيفة واشنطن بوست الأميركية، أمس، بأن الإدارة الأميركية أعادت النظر في مسألة تقديم مقترح أخير للتوصل إلى اتفاق في مفاوضات غزة المتعثرة. وأشارت إلى أن جهود الولايات المتحدة المستمرة منذ شهور للتوصل إلى اتفاق تعرضت لنكسة و«انقلبت» مرة أخرى في الأيام الأخيرة، ما يجعل إنهاء الحرب مطلباً بعيد المنال ولن يحصل على الأرجح قبل مغادرة بايدن منصبه في يناير/ كانون الثاني المقبل، بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إنهم «يعيدون تقييم الخطوات التالية بعد أن كانوا يأملون في البداية في تقديم اقتراح جديد وأخير للجانبين (حماس وإسرائيل) في الأيام المقبلة». وحسب الصحيفة، فإن العقبة الأخيرة في المفاوضات تمثلت بتقديم حركة حماس مطلباً «جديداً ومفاجئاً» يتعلق بالأسرى الذين ستفرج عنهم إسرائيل، ما يضاف إلى عقبة تعنّت نتنياهو في التخلي عن السيطرة على محور صلاح الدين. وقال مسؤول أميركي رفيع المستوى للصحيفة، إن المسؤولين الأميركيين يعتقدون أن عدداً من المحتجزين الأميركيين السبعة المتبقين في قطاع غزة ما زالوا على قيد الحياة ويمكن إطلاق سراحهم في المرحلة الأولى من صفقة من ثلاثة أجزاء. ونقلت «واشنطن بوست» عن مصادر مطلعة على المناقشات الأميركية قولها إن بعض مستشاري بايدن يريدون منه فرض المزيد من الضغوط على نتنياهو. وقالوا: «كان هناك نقاش داخل البيت الأبيض حول ما إذا كان ينبغي إعلان نتنياهو باعتباره عقبة رئيسية أمام الاتفاق، لكن هذا أصبح أقل احتمالاً»، بعد مقتل ستة أسرى إسرائيليين واستعادة الاحتلال جثثهم، قبل أكثر من أسبوع. وكانت القناة 11 الإسرائيلية، قد نقلت عن مصدر مطلع، أن «حماس» تصر على إطلاق سراح أسرى فلسطينيين من ذوي محكوميات عالية مقابل الإفراج عن محتجزين إسرائيليين من المرضى وكبار السن في المرحلة الأولى من الصفقة. في موازاة ذلك، ادعى نتنياهو، في كلمة بمستهل الاجتماع الأسبوعي لحكومته أمس، أن حركة حماس تهدف إلى «زرع الفرقة في داخلنا، وشن حرب نفسية على عائلات المخطوفين (المحتجزين الإسرائيليين في غزة)، وممارسة ضغوط سياسية داخلية وخارجية على الحكومة الإسرائيلية، وتمزيقنا من الداخل، ومواصلة الحرب حتى إشعار آخر، حتى هزيمة إسرائيل». وزعم أن «الغالبية العظمى من المواطنين الإسرائيليين لا تقع في فخ حماس، فهم يعرفون أننا ملتزمون بكل ما أوتينا من قوة بتحقيق أهداف الحرب، القضاء على حماس، وإعادة جميع المختطفين وضمان أن غزة لم تعد تشكل تهديداً لإسرائيل وإعادة سكاننا في الشمال والجنوب بأمان إلى منازلهم». وفي اليوم الـ338 للعدوان المتواصل على القطاع، ارتفعت حصيلة ضحايا الحرب المتواصلة إلى 40972 شهيداً و94616 مصاباً. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، أن قوات الاحتلال ارتكبت خلال الساعات الـ24 الماضية، ثلاث مجازر بحق العائلات في القطاع، أسفرت عن استشهاد 33 شخصاً، وإصابة 145 آخرين، مشيرة إلى أن آلاف الضحايا الآخرين لا يزالون تحت الركام. وطاول القصف المدفعي والجوي أمس، شمال بيت لاهيا شمالي القطاع، وحي الصبرة وحي الزيتون في مدينة غزة، ودير البلح وسط القطاع، وحي المنارة بخانيونس ومنطقة الشوكة في رفح جنوبي القطاع.

ونعى الدفاع المدني في قطاع غزة، في بيان أمس، نائب مديره في شمال القطاع محمد عبد الحي مرسي، الذي استشهد في قصف إسرائيلي استهدف منزل عائلته، فجراً، في منطقة العلمي بجباليا، ليرتفع عدد شهداء طواقمه منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 83، إضافة إلى أكثر من مائتي مصاب. وادّعى جيش الاحتلال، في بيان أمس، على منصة إكس، أنه اغتال في قصف جوي، الثلاثاء الماضي، قائد الوحدة الصاروخية في لواء شرق خانيونس التابع لحركة حماس جنوبي قطاع غزة، رائف سلمان أبو شاب، مضيفاً أن «قوات الفرقة 162 (فرقة مدرعة نظامية) تواصل عملها في منطقة رفح (جنوبي القطاع)». وبحسب الجيش الإسرائيلي «كان أبو شاب مسؤولاً عن إطلاق وابل من الصواريخ على منطقة غلاف غزة والوسط من منطقة خانيونس منذ بداية الحرب».

واشنطن بوست: تعنّت نتنياهو إحدى العقبات في المفاوضات

ادعى الاحتلال اغتيال قائد وحدة صاروخية في «حماس»

متابعة

نتنياهو يأمر بـ«الاستعداد لتغيير الوضع» مع لبنان

أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تعليماته، أمس الأحد، بـ«الاستعداد لتغيير الوضع في الشمال»، على جبهة لبنان

بيروت، حيفا ـ **العربي الجديد**

أعادت إسرائيل تصعيد نبرتها تجاه لبنان، أمس الأحد، مع إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه أوعز إلى الجيش الإسرائيلي وجميع الأجهزة الأمنية بالاستعداد لتغيير الوضع في الشمال، معتبراً في الجلسة الأسبوعية للحكومة أنه «لا يمكن الاستمرار في الوضع الحالي، والحكومة ملتزمة بإعادة جميع سكان الشمال إلى منازلهم بأمان». وأشار نتنياهو إلى أن «الذراع الأقوى لإيران هو حزب الله في لبنان». بدورها، نقلت القناة 12 الإسرائيلية عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله، أمس الأحد، إن «المعركة في لبنان آخذة بالاقتراب، رغم أن توقيتها الدقيق لم يتقرر بعد»، مشيراً إلى أن أمام إسرائيل إمكانيتين، إما التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب على غزة، وإما انهيار المفاوضات ونشوب حرب واسعة بشكل سريع مقابل حزب الله في لبنان. وادعى المسؤول الأمني أنه في الإمكانية الأولى، أي التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب على غزة، بإمكان إسرائيل أن تختار التوقيت المفضل عليها من أجل شن هجوم ضد أهداف حزب الله في المستقبل، بعد أن يستكمل الجيش الإسرائيلي استعداداته وخططه العسكرية لشن حرب واسعة على لبنان. وتابع بما يتعلق بالإمكانية الثانية سيستمر القتال بين إسرائيل وحزب الله بشكله الحالي «الأمر الذي من شأنه أن يفرض على إسرائيل دخولاً أسرع إلى عمل عسكري، في ظروف مريحة أقل بالنسبة لها».

واعتبر المسؤول الأمني أنه لحقت بحزب الله أضرار كبيرة، وبينها أضرار لحقت بقدرة وحدة الرضوان (نخبة الحزب) التي تراجع معظم عناصرها إلى ما وراء نهر الليطاني، وأن توسيع الحرب قد يشمل توغلاً برياً في لبنان، وتدمير قدرات حزب الله في عمق الأراضي اللبنانية وإبعاد مقاتليه بهدف تقليص مقاومة اجتياح إسرائيلي. إلا أن المسؤول نفسه توقع أنه بعد ضربة افتتاحية كبيرة لحرب على لبنان، ستبقى المستوطنات الشمالية تحت النار لتعرّضها لإطلاق قذائف صاروخية من لبنان، متطرقاً إلى الجولان السوري المحتل واحتمال حدوث محاولات تسلل فيه. وبحسب القناة 12، قررت الحكومة الإسرائيلية عدم تصعيد مستوى القتال مقابل حزب الله حالياً.

ميدانياً، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس الأحد، على كسارة العروش في مرتفعات جبل الريحان وعلى كفر كلا. وقصف الاحتلال مدفعياً عيتا الشعب. بدوره، أعلن حزب الله، استهداف مستوطنتي شامير وكريات شمونة والتجهيزات التجسسية في موقع المالكية بمحلقة انقضاضية، والتجهيزات التجسسية في موقع رويسات العلم. كما شنّ هجوماً بسرب من المسيرات الانقضاضية على موقع رأس الناقورة البحري، وتجمع لجنود الاحتلال في مرتفع أبو دجاج. من جهته، ذكر الجيش الإسرائيلي، أنه جرى «رصد إطلاق نحو 50 صاروخاً من لبنان تجاه الجليل الأعلى وكريات شمونة صباح الأحد»، مضيفاً في بيان، أنه «تم إطلاق حوالي مائة صاروخ نحو أقصى الشمال ليل السبت ـ الأحد، وصباح الأحد». ودوت صفارات الإنذار بشكل متكرر في الجليل الأعلى وسفوح جبل حرمون وزرعيت. وأعلنت الجبهة الداخلية الإسرائيلية، بعد تقييم الأوضاع الأمنية، فتح المدارس في المستوطنات غير المخلاة بالجليل، أمس الأحد. ومساء أول من أمس السبت، أعلن مركز عمليات طوارئ الصحة العامة التابع لوزارة الصحة اللبنانية، استشهاد 3 من عناصر الدفاع المدني وجرح اثنين آخرين، بغارة إسرائيلية استهدفتهم خلال إطفائهم حرائق أشعلتها الغارات الإسرائيلية في بلدة فرون. وشجبت الوزارة الاعتداء «الإسرائيلي السافر الذي طاول فريقاً في جهاز رسمي تابع للدولة اللبنانية». كما أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، ليل السبت ـ الأحد، على عيترون ويارون وأطراف كونين وعيناتا، ومارون الراس التي سبّبت الغارات عليها انقطاعَ التيار في مدينة بنت جبيل وعيناتا. وطاول قصف الاحتلال المدفعي أطراف طير حرفا. واندلعت الحرائق في سهل مرجعيون جراء استهدافه بالقنابل المضيئة من قبل الاحتلال. وتصدّى حزب الله، ليل السبت ـ الأحد، لمسيّرة إسرائيلية من نوع هيرون بصاروخ أرض ـ جو في أجواء منطقة البقاع، شرقي لبنان. كما استهدف مقر قيادة الفرقة 91 المستحدث في ايليت سرب من المسيرات الانقضاضية، وهاجم موقع السماقة. كما أعلنت «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي» مهاجمة موقع رويسات العلم.

ورداً على الاعتداء الإسرائيلي على فريق الدفاع المدني اللبناني، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، مساء السبت «سفراء الدول الغربية وممثلي المنظمات الدولية إلى اجتماع طارئ (اليوم) الاثنين في السرايا» وذلك «لوضع الجميع أمام مسؤولياتهم في وقف العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان».

مسؤول أمني إسرائيلي: المعركة في لبنان آخذة بالاقتراب

مناورات لجيش الاحتلال في الجولان السوري المحتل، 8 مايو 2024 (عمير ليفي/Getty)

تقرير

طبعت الانتخابات الرئاسية في الجزائر التي أجريت أول من أمس السبت، مفارقتان لافتتان، أولاهما العزوف الكبير للناخبين والثانية فارق الأصوات بين الرئيس عبد المجيد تبون ومنافسيه

الانتخابات الرئاسية الجزائرية

صدمة العزوف والفارق الكبير بين المرشحين

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

انتهت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الجزائر، أول من أمس السبت، على غير ما كان متوقعاً ومنتظراً، إذ طبعتها مفارقتان لدى السلطة والأحزاب والمجتمع السياسي، تتعلق الأولى بمستوى عزوف كبير للناخبين عن التصويت، إذ بقي مجال التصويت في نفس حدود الانتخابات السابقة عام 2019 (38%) رغم فارق الظروف، وتتعلق الثانية بحصول المرشحين المنافسين للرئيس عبد المجيد تبون، عبد العالي حساني ويوسف أوشيش على قدر ضئيل من الأصوات، بخلاف التوقعات بعد حملة انتخابية لافتة.

على صعيد النتائج، أظهرت عمليات الفرز الأولية تقدماً كبيراً للرئيس عبد المجيد تبون، بحصوله على أكثر بقليل من ثلاثة أرباع الأصوات، أمام منافسيه رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني الذي حل ثانياً، والسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش. وإذا كان تبون قد حصل على نسبة أصوات أكبر من تلك التي حصل عليها في انتخابات عام 2019 (58%)، فإن النتائج قد تشكل صدمة لدى منافسَيه حساني وأوشيش، خصوصاً أنهما كانا يتطلعان إلى نتائج جيدة، مقارنة بالأداء السياسي الذي بذلاه خلال الحملة الانتخابية والتحشيد الشعبي الذي قاما به. واستبقت مديرية حملة حساني الإعلان عن النتائج، ووجّهت انتقادات حادة للسلطة المستقلة للانتخابات بشأن إدارتها للعملية الانتخابية، وتحدثت عن وجود عمليات ضغط تستهدف «تضخيم النتائج» في بعض مكاتب الانتخاب. وقالت في بيان «سجلنا بكل أسف عودة ممارسات قديمة كان من الممكن تجاوزها من بينها، الضغط على بعض مؤطري مكاتب التصويت لتضخيم النتائج، وعدم تسليم محاضر الفرز لممثلي المرشحين، والتصويت الجماعي بالوكالات»، فضلاً عن «عدم ضبط وتحكم في التغطية الإعلامية للمرشحين».

وحملت هذه الانتخابات مفاجأة غير سارة بالنسبة للسلطة ولتبون خصوصاً، تتعلق بتدني نسبة التصويت (أعلن عن معدل وليس نسبة بلغت 48,03%، ما يعني أن نسبة التصويت الحقيقية تقترب من تلك التي سجلت في انتخابات عام 2019 وكانت 38%). وحتى منتصف نهار أمس الأحد، كانت السلطة المستقلة للانتخابات قد أحجمت عن إعطاء نتائج التصويت، ونسبة المشاركة تحديداً، ليبدو أن السلطة تبحث عن سياق للإعلان عن نسبة تبدو مقبولة إذا ما قورنت مع سباق الاستحقاقات. لكن مستوى العزوف الانتخابي لم يكن ممكناً احتواؤه، على الرغم من أن سلطة الانتخابات كانت لجأت إلى آلية الإعلان عن «معدل التصويت، والذي يجمع نسبة المشاركة في الولايات الـ58، ويعيد تقسيمها على هذا العدد، مع أن كتلة الناخبين والمصوتين في كل ولاية ليست نفسها، بينما يفترض أن تحتسب نسبة التصويت على أساس عدد المصوتين من مجموع الناخبين المسجلين في اللائحة الانتخابية.

يفسر هذا الارتباك حجم الصدمة التي تلقتها السلطة بسبب حجم العزوف عن التصويت، خصوصاً أن الرهان الأساسي للسلطة وتبون في هذه الانتخابات، كان مبنياً على تحقيق نسبة تصويت مرتفعة، تعزز الشرعية الشعبية لتبون ولمؤسسة الرئاسة، وهو ما يبدو أن السلطة فشلت فيه، على الرغم من كثافة الخطاب الرسمي الذي بشّر بنجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتحسن المؤشرات الاجتماعية، والخيارات التي انتهجها تبون لصالح الشباب، والجهود السياسية التي بذلتها السلطة وأحزاب الأغلبية وقوى المجتمع المدني الموالية، والمؤسسات الرسمية والهيئات الدينية خلال الحملة الانتخابية، لإقناع الناخبين بالتصويت، وعلى الرغم من الثقل السياسي للحزبين المشاركين بمنافسين للرئيس تبون (جبهة القوى الاشتراكية ومجتمع السلم).

وتستدعي صدمة العزوف الانتخابي البحث عن دوافع هذا الرفض الشعبي للتصويت مجدداً، خصوصاً أن الانتخابات جرت في أوضاع مستقرة وشارع هادئ ومتحكم فيه، بما فيها في منطقة القبائل، (غالبية السكان من الأمازيغ) شرقي الجزائر. ورأى النائب في البرلمان عز الدين زحوف أن هذا العزوف له معنى سياسي واضح. زحوف الذي كان أحد الوجوه البارزة في فترة الحراك الشعبي في العاصمة الجزائرية، أضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «هذا يعني عدم اقتناع قطاع واسع من الشباب خصوصاً، بالخيارات التي انتهجها الرئيس تبون في ولايته الرئاسية الأولى، وأن مستوى الإحباط ما زال قائماً لدى غالبية الجزائريين بعد فشل الحراك الشعبي، ويعني أن هناك مسافة متباعدة بين الخطاب السياسي والواقع، لاسيما بالنسبة للشباب»، مشيراً إلى أن «العزوف الانتخابي هو نتيجة طبيعية لإغلاق منابر وفضاءات النقاش السياسي، هي رسالة تعني الجميع، السلطة والأحزاب، وتفرض مراجعة الخيارات والأساليب السياسية في التعاطي مع الشأن والرأي العام». وبرأي محللين فإن مؤشرات هذا العزوف الانتخابي كانت بارزة قبل موعد الانتخابات، وأن هناك عدة عوامل مختلفة لعبت دوراً في هذه النتائج المخيبة، بينها الظروف الاجتماعية وغلاء الأسعار التموينية، والمصاعب الاقتصادية التي واجهها الجزائريون، إضافة إلى تفسيرات سياسية تبرز عدم اقتناع الناخبين بالمسارات المنتهجة منذ عام 2019، خصوصاً على الصعيد السياسي، وعودة ممارسات ووجوه محسوبة على مرحلة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى الواجهة.

ورأى الباحث في علم الاجتماع السياسي نوري إدريس، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن دوافع مقاطعة الانتخابات، خصوصاً بالنسبة للكتلة التي رفعت سقف التطلعات السياسية والديمقراطية في الحراك الشعبي، ما زالت قائمة، وربما تفاقمت أكثر بالنظر إلى حالة الإغلاق السياسي والإعلامي المسجل في الخمس سنوات الأخيرة. وقال إن «كتلة المقاطعين تتألف من فئات كثيرة، لكل منها دوافعها، فهناك مقاطعون دائمون ممن لا يصوتون مهما كان الوضع، وهؤلاء أقرب إلى العزوف منه إلى الموقف السياسي، وفئة أخرى لن تصوّت في هذه الانتخابات، ممن أصيبوا بالإحباط وخاب ظنهم بعد الحراك الشعبي عام 2019، ولا يزالون في حالة غضب من المآلات السياسية، فيما توجد فئة ثالثة تعتبر أن الانتخابات لا تشكل حلاً، ولا ترى أن مشاركتها في الانتخابات ستغير شيئاً، وهذه الكتلة كبيرة ومؤثرة في محيطها لجهة عدم التصويت، فضلاً عن ضعف الحملة الانتخابية التي أخطأت العناوين السياسية التي تطرح عمق المشكلة السياسية في الجزائر».

زحوف: قطاع واسع من الشباب لم يقتنع بخيارات تبون

تحدثت حملة حساني عن حصول ضغوط بهدف تضخيم النتائج

من عمليات الاقتراع في العاصمة الجزائرية أول من أمس السبت (Getty)

خاص

بيرييلو: السودانيون يريدون المسار المدني

شدّد المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان، توم بيرييلو، على ضرورة العودة إلى المسار المدني وتحقيق اختراقات لإنهاء الحرب

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

عبّر المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان، توم بيرييلو عن أمله بأن يكون هناك اختراق لحل النزاع في السودان وإنهاء الحرب والأزمة الإنسانية الكارثية المستمرة منذ أكثر من عام ونصف العام، مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أن السودانيين يريدون عودة المسار المدني في البلاد. جاءت تصريحات المبعوث الأميركي ضمن إحاطة صحافية مغلقة قدمها بمرافقة السفيرة الأميركية للأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد خلال اجتماع مع عدد من الصحافيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أول من أمس السبت. ورداً على عدد من الأسئلة لـ«العربي الجديد»، أولها حول تصريحات سابقة له تتعلق بضرورة ومعنى تحقيق اختراق في المحادثات وما يعنيه ذلك للإدارة الأميركية، قال توم بيرييلو إن «البداية، تحقيق أي اختراق سيعني إنهاء العنف في السودان».

ولفت إلى أن «الناس في السودان لا يريدون أن ينتهي هذا الأمر (الحرب) باتفاق تقاسم السلطة بين هذين الجنرالين (قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو الملقب بحميدتي، وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان) هذا كان الحال من قبل (الحرب)، إنهم يريدون أن يروا عودة إلى المسار المدني». ورأى توم بيرييلو أنه في نهاية المطاف، العودة إلى المسار المدني أو أي شكل منه «هو السبيل الوحيد للمضي قدماً»، وباعتقاده فإن «الجانبين يتفقان على ذلك عندما يكونان أكثر صراحة».

واستدرك بيرييلو قائلاً «مع ذلك أعتقد أنه كما هو الحال عندما يكون الصراع حتى الرمق الأخير، فإن كلا الجانبين، أو عناصر من كلا الجانبين، مقتنعون بأنهم ما زالوا قادرين على تحقيق الفوز عسكرياً، لكن لا أعتقد أن أي محلل مستقل ذي مصداقية يعتقد أن هناك طريقاً عسكرياً للنصر، خصوصاً بالنسبة للجيش، الذي يبدو أنه يركز على هذا الأمر أكثر من غيره». وأضاف أن ذلك «يقودنا إلى صعوبات على أرض الواقع في جبهة القتال، حيث تسيطر قوات الدعم السريع على مساحة كبيرة من الأراضي». وقال إن «مخاوفنا تتمثل بوجود جهات متحالفة مع القوات المسلحة السودانية التي تريد استمرار الحرب ولا يهمها إذا دمرت معظم البلاد، سواء كان ذلك عبر الاستفادة من الحرب من قبل بعض القادة السابقين، أو ما إذا كان هذا الطرف هو حزب المؤتمر الوطني (الحاكم بين 1989 و2019) الذي يحاول بوضوح العودة للسلطة». وتابع: «نلاحظ التركيز على الاعتراف بالحكومة، التي أصبحت على نحو متزايد حكومة (الرئيس السابق عمر) البشير القديمة التي يكرهها الناس، والحرب هي الغطاء الوحيد الذي قد يقود لهذا المسار».

وأشار بيرييلو في هذا السياق إلى أنه لا يعتقد أن هذا المسار هو ما يريده البرهان «لكن عليه أيضاً أن يتخذ القرار بشأن المضي قدماً (بشأنه)»، مشدّداً على أن الاختراق يكمن «بأن يتخذ الرئيس البرهان، على وجه الخصوص، الخطوات الصحيحة لمصلحة البلاد ويجد طريقة لإنهاء هذه الحرب والعودة إلى المسار الانتقالي المدني». وبخصوص الاختراقات، قال توم بيرييلو إن «هناك العديد من الخطوات التي يمكننا اتخاذها على طول الطريق (إلى أن يتم تحقيق إنهاء الحرب) وستكون بمثابة اختراقات، كأن نتمكن من توفير هدن إنسانية في بعض المدن الأكثر تضرراً، أو أن نتمكن من ضمان إعادة تشغيل الاتصالات في المناطق التي تشهد استغلالاً وعنفاً ضد النساء وأشكالاً من التجويع كسلاح حرب، وغيرها الكثير». وتابع المبعوث الأميركي: «ما نحتاج القيام به حقاً هو الخروج من دوامة ثلاثين عاماً تلاعبت خلالها مجموعة بحياة الشعب السوداني، عن طريق تكتيكات بتأخير ومنع هذا أو ذاك، في الوقت الذي تجلس فيه مجموعة من الرجال الجبناء في مكان آخر وتقامر بحياة أكثر الناس ضعفاً».

وحول قوات الدعم السريع والجيش السوداني، قال بيرييلو: «لقد رسم الشعب السوداني ذلك المستقبل لكن الطرفين المتحاربين قطعاه بتوحيد قواهما (قبل الحرب الحالية)». وذكّر أنه «على الرغم من كل الهجاء الذي سمعته من جانب القوات المسلحة السودانية، فإنهم هم الذين أنشأوا قوات الدعم السريع، وهم الذين ضموا تلك القوات في وثائق قانونية، وهم الذين انضموا إليها لإطاحة التحوّل المدني، لذا أعتقد أن معظم السودانيين يرون أن (الجيش والدعم السريع) مرتبطان ببعضهما البعض». ورداً على سؤال لـ«العربي الجديد» حول وجود أصوات تتحدث عن تقسيم البلاد وما مدى جدية ذلك، قال: «بكل تأكيد نعارض التقسيم، وأعتقد أن كل الأطراف الجادة في هذه المعادلة تعارض التقسيم حلاً».

بيرييلو: يجب الخروج من دوامة 30 عاماً من التلاعب بالشعب

شرق غرب

العراق: لا اتفاق على موعد إنهاء مهام التحالف الدولي

نفى المستشار السياسي لرئيس الوزراء العراقي، سبهان الملا جياد، أمس الأحد، في حديث مع «العربي الجديد»، وجود اتفاق رسمي بين بغداد وواشنطن، حول موعد إنهاء مهام التحالف الدولي في العراق، وسحب القوات الأميركية العاملة بالبلاد. وأضاف أن «الحوارات بين البلدين في هذا الإطار ستعود مجدداً خلال الأيام المقبلة»، وذلك «حتى يكون هناك تهيئة للانسحاب الجزئي، لكن نكرر لم يُحدد أي موعد لهذا الانسحاب بعد».

(العربي الجديد)

تركيا: تحييد عناصر من «العمال» بسورية والعراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الأحد، تحييد 16 عنصراً من حزب العمال الكردستاني، المحظور من قبل أنقرة. وأوضحت أن القوات المسلحة التركية حيّدت 15 منهم في منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون شمالي سورية، وعنصراً واحداً في منطقة قنديل شمالي العراق، مشدّدة على مواصلة عملياتها «ضد الإرهاب» بكل «قوة ودون هوادة».

(الأناضول)

قتلى من «الجيش الوطني» على يد «قسد»

نعت القوة المشتركة في «الجيش الوطني السوري» المعارض المرتبط بتركيا، ليل السبت ـ الأحد، خمسة عناصر قتلوا على محور أناب في ريف عفرين شمالي حلب، شمالي سورية. من جهتها أفادت مصادر محلية أن مجموعات من «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) تسللت على محوري أناب ومريمين في ريف عفرين، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات بالأسلحة الخفيفة والثقيلة مع مقاتلي «القوة المشتركة».

(العربي الجديد)

قطر تجدد دعمها الشعب اليمني

استعرض رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني (الصورة)، أمس الأحد، خلال استقباله رئيس الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، أحمد عوض بن مبارك، علاقات التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها، وآخر تطورات الأوضاع في اليمن. وجدّد رئيس مجلس الوزراء القطري، تأكيد «وقوف دولة قطر الدائم إلى جانب اليمن ودعمها المتواصل لشعبه الشقيق حتى يحقق تطلعاته في الأمن والاستقرار والتنمية».

(قنا)

ليبيا: أمر بحبس زعيم مليشيا بقضية مقتل البيدجا

أمر النائب العام الليبي، الصدّيق الصور، بحبس زعيم مليشيا فرقة الإسناد الأولى، محمد بحرون، وأحد مساعديه على ذمة التحقيق، في واقعة مقتل عبد الرحمن ميلاد المعروف في ليبيا باسم «البيدجا»، أحد أخطر تجار البشر في البلاد، وفق الأمم المتحدة، والمدرج على قائمة عقوباتها. وسلم بحرون ومعاونه (لم يذكر اسمه)، نفسيهما بعد ظهور مزاعم حول دورهما في واقعة مقتل ميلاد، زعيم «معسكر الأكاديمية البحرية»، الأسبوع الماضي، بإمطاره بالرصاص الحيّ في العاصمة طرابلس.

(أسوشييتد برس)

تقرير

عبّد قانون الانتخابات الأردنية الجديد، الطريق للنساء والشباب للوصول إلى البرلمان، في الانتخابات المقررة، غداً الثلاثاء، وهو ما أبرزته مرشحات ومرشحون لهذا الاستحقاق، في تصريحاتهم لـ«العربي الجديد». ويترقب الأردنيون حصيلة الانتخابات النيابية ونتائجها، للبناء عليها من أجل مستقبل برلماني ـ سياسي أكثر تطوراً عن المجالس البرلمانية السابقة، خصوصاً أن وجود فرص أكبر للنساء والشباب، سيسمح في المبدأ بترسيخ مسار أكثر ترابطاً بين الفئات الشعبية والسلطة السياسية

الانتخابات الأردنية

طريق ممهد أمام النساء والشباب إلى البرلمان

عمّان ـ **أنور الزيادات**

فتح القانون الجديد للانتخابات البرلمانية الأردنية، المقررة غداً، العاشر من سبتمبر/أيلول الحالي، المجال أمام النساء والشباب للوصول إلى قبة البرلمان، بعد رفع عدد مقاعد المجلس من 130 إلى 138، واشتراط وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل على القائمة العامة (الحزبية)، وكذلك ضمن المرشحين الثلاثة التالين. كما نص القانون على وجود شاب أو شابة (35 سنة فما دون) ضمن أول خمسة مرشحين، فيما أصبحت الكوتا على مستوى الدائرة الانتخابية بدل المحافظة، مع تخصيص 18 مقعداً ضمن نظام الكوتا للسيدات، وليس 15 كما في المجلس السابق. وفي ظل هذا الواقع، أظهرت تقديرات أن النساء قد يشكّلن نحو 20% من أعضاء مجلس النواب المقبل على الأقل.

وأعاد قانون الانتخابات الأردنية الجديد رسم الدوائر الانتخابية ضمن دائرتين: محلية وعامة، خُصص لهما 138 مقعداً، منها 97 للمحلية، موزعة على 18 دائرة انتخابية، و41 مقعداً للقائمة العامة مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية. في السياق، اعتبرت المرشحة في القائمة العامة لحزب إرادة، تقى المجالي، أن قانون الانتخابات الأردنية الحالي أنصف المرأة، عندما اشترط أن تكون ضمن التسعة الأوائل في القائمة ثلاث نساء، وأن يكون وجود المرأة في الأحزاب لا يقل عن 20% عند الترخيص، إضافة إلى تخصيص 18 مقعداً على نظام الكوتا، وفتح المجال لها للتنافس العام. وأضافت لـ«العربي الجديد»، أن هذه القوانين غيّرت واقع المرأة، وانعكس ذلك بخطوات فعلية من الأحزاب اهتماماً بالمرأة ودمجها بالحياة السياسية. وأملت المجالي أن يكون الدمج والاهتمام واضحين وظاهرين في مختلف المناطق حتى البعيدة والأقل حظاً منها، وتعزيز التوعية، خصوصاً أن هناك تحفظاً اجتماعياً على مشاركة المرأة على الرغم من التعديلات القانونية من قبل بعض الفئات، مؤكدة أهمية التوعية في المجتمعات المحلية وتعزيز تعليم المرأة في هذه المجتمعات، فالتعليم هو بوابة المشاركة الحقيقية.

وعن ترشحها، لفتت المجالي إلى أنها لم تواجه مشاكل لكونها امرأة في الترشح بسبب تبنّي الحزب لها، موضحة أن «المشكلات التي واجهت المرشحات على القوائم العامة أقل من الصعوبات التي تواجه النساء على القوائم المحلية، خصوصاً في ما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، ففي المجتمع الأردني النساء أقل تمكناً اقتصادياً، لكن بشكل عام لم يعد ترشح المرأة مستهجناً اجتماعياً كما كان سابقاً».

بدورها، قالت مرشحة حزب الإصلاح والتجديد (حصاد) ضمن قائمة النهوض، إيمان الخواجة، لـ«العربي الجديد»، إنها عندما أعلنت ترشحها كان هناك تفاعل إيجابي ودعم واسع لها، ولم تعانِ ما عانته النساء سابقاً عند الترشح. وأضافت: «نحن سعيدات بتخصيص القانون مقاعد للمرأة»، متابعة «لولا إلزامية القانون للقوائم العامة بترشيح نساء في مراتب متقدمة لوجدنا قوائم من دون نساء، وأخرى في مقاعد متأخرة من القوائم». ولفتت إلى أنه «في اللقاءات مع الناخبين، خصوصاً في الدواوين العشائرية والجمعيات، للأسف يكون الحضور من الرجال، وتغيب النساء، فالرجال لا يحثون السيدات على الحضور، وهن لا يبادرن، ولا يذهبن إلى مثل هذه اللقاءات والاجتماعات. ولتعويض ذلك نحاول جمع النساء في بعض المناطق والتواصل معهن في لقاءات للتعويض، وإيصال برامجنا ورسائلنا وموقفنا من القضايا الوطنية والقومية لتقديم أنفسنا، ودعوة السيدات لاتخاذ مواقف مستقلة وأن يكن لهن دور في العملية السياسية». عضوة مجلس النواب السابق، المرشحة عن قائمة ثغر الأردن في الدائرة المحلية في محافظة العقبة، جنوبي الأردن، روعة الغرابلي، رأت لـ«العربي الجديد»، أن القانون وما تضمّنه من كوتا وتخصيص مقاعد للمرأة في القائمة العامة تغير إيجابي واضح، لكن الناس لم يفهموا حتى الآن القانون بشكل جيد وخصوصاً آلية التصويت. وأشارت الغرابلي إلى أن قانون الانتخاب الحالي أعطى المرأة حقها مضاعفاً بالتنافس على جميع المقاعد، إضافة إلى المنافسة على المقعد المخصص للكوتا في الدوائر الـ18، وإعطائها مراتب متقدمة في القائمة العامة وأن تكون ضمن أول ثلاثة مرشحين، وهذا الأمر متكرر في القوائم. وأضافت أنها اختارت الترشح على مقعد الكوتا للأفضلية التي يعطيها للمرأة، مشيرة إلى أنها في مدينة العقبة لم تواجه مشاكل وصعوبات بالتواصل مع الناخبين على خلاف بعض المناطق الأخرى. من جهته، قال مرشح الشباب على قائمة حزب جبهة العمل الإسلامي، مالك الطهراوي، لـ«العربي الجديد»، إن مخرجات منظومة التحديث السياسي وتخصيص مقعد من ضمن أول خمسة مقاعد في القائمة العامة (الحزبية) لشاب عمره أقل من 35 عاماً خطوة إيجابية، حفزت الشباب على الانخراط في العمل الحزبي والسياسي. لكنه استدرك بالقول إن «بعض التصرفات الفردية من أشخاص رسميين تخيف الشباب من الانخراط بالعمل الحزبي بشكل عام، وهذا نشاهده بشكل واضح خلال تعاملنا مع مختلف فئات المجتمع خصوصاً الشباب».

ولفت الطهراوي إلى أن «أول الداعمين للشباب هم الشباب أنفسهم في المرحلة الجديدة من عملية التحديث السياسي، لكن ما زال المجتمع يتوجس والبعض يصيبه الشعور بالخوف من مرشحي الأحزاب بسبب رواسب الماضي التي لم تنته بعد، والتضييق الذي يمارس». ورأى الطهراوي أن الشعب الأردني يتقبل اليوم وجود المرشحين الشباب، ومؤيد لإبراز وجوه جديدة وتقديمها للعمل العام.

وحول مشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات الأردنية، قالت نائبة رئيسة الهيئة الإدارية في معهد تضامن النساء الأردني (تضامن) النائبة السابقة، أدب السعود، لـ«العربي الجديد»، إن قانون الانتخاب جاء منسجماً مع توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، فالقانون جاء لدعم دور المرأة والشباب للمشاركة بصنع القرار، وأصبحت مقاعد الكوتا النسائية مساوية بالعدد للدوائر الانتخابية، وليس كما كان سابقاً على عدد المحافظات، فيما اشترط القانون أن تكون سيدة في المراتب الثلاث الأولى من قائمة المرشحين في القوائم العامة وتتكرر. وأوضحت أنه «في القوائم الحالية لانتخابات المجلس هناك سيدات احتللن مواقع متقدمة وأحياناً المركز الأول، وهناك فرصة ثالثة لوصول السيدات إلى مجلس النواب عبر الترشح للتنافس الحر، بعيداً عن الكوتا، وبهذا نستطيع القول إن قانون الانتخابات الأردنية الحالي داعم للمرأة، كما للشباب، حيث اشترط أن يكون شاب عمره أقل من 35 عاماً في المراكز الخمسة الأولى من القائمة العامة». ورأت السعود أن قانون الانتخابات الأردنية مهد للأحزاب لاستقطاب النساء والشباب، وكذلك قانون الأحزاب الذي اشترط للترخيص أن يكون 20% من مؤسسي الحزب من الشباب و20% من النساء.

ولفتت السعود إلى أن الكوتا كانت في البداية ستة مقاعد، ثم 12، ثم 15، وكانت هناك تجارب برلمانية نسائية ناجحة، غيّرت الصورة النمطية عن مشاركة المرأة في الحياة العامة. وأشارت إلى عدم وجود معوقات قانونية أو حتى دينية تحول من دون الترشح للبرلمان، لكن هناك معوقات اجتماعية متعلقة بالمجتمع نفسه، وأخرى مرتبطة بالمرأة ذاتها، فبعض النساء حتى الآن لم يقتنعن بحضور المرأة في العمل العام، وصناعة القرار. وتابعت: حتى اليوم قرار المرأة الانتخابي غير مستقل 100%، فبعض السيدات يتعرضن لضغوط من رجال العائلة للتصويت باتجاه معين والتهديد حتى بالطلاق، إضافة إلى وجود معوقات اقتصادية فمعظم أصحاب العمل من الرجال وهناك بذخ كبير على الحملات الانتخابية لا تستطيع النساء مجاراته، ناهيك عن شراء الأصوات الممنوع قانوناً وأخلاقاً.

المراقبة الدولية

بلغ إجمالي عدد المراقبين من كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ27 دولة، بالإضافة إلى كل من النرويج وسويسرا وكندا، 110 مراقبين، سيراقبون سير عملية الانتخابات النيابية الأردنية المقررة غداً الثلاثاء. وقالت نائبة رئيسة المراقبين دلفين بلانشيت (الصورة): «سيزور مراقبو الاتحاد الأوروبي العديد من مراكز الاقتراع من لحظة البدء بفتح صناديق الاقتراع حتى إغلاقها، ثم سيتابعون عمليات الفرز على مستوى الدائرة المحلية».

الاستعدادات الأخيرة للانتخابات الأردنية في عمّان، 3 سبتمبر 2024 (Getty)

تقى المجالي: لم يعد ترشح المرأة مستهجناً اجتماعياً

مالك الطهراوي: الشعب الأردني يتقبل وجود المرشحين الشباب

متابعة

الغضب الشعبي يكبر على الحكومة السورية المؤقتة

يتزايد الغضب الشعبي على الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، ما يعزوه مراقبون إلى الأوضاع الصعبة في الشمال السوري

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

تواجه الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، ضغطاً شعبياً متزايداً يطالب بإصلاحها بسبب اتهامات تلاحق رئيسها عبد الرحمن مصطفى بالفشل في التعامل مع ملفات ساخنة في الشمال السوري، والذي يعج بالمدنيين المثقلين بالأزمات والرافضين للانفتاح على النظام السوري من البوابة الاقتصادية وفق الرغبة التركية التي تروّج لها هذه الحكومة. وشهد الشمال السوري، يوم الجمعة الماضي، تظاهرات حاشدة طالبت بـ«إسقاط رئيس الحكومة السورية المؤقتة عبد الرحمن مصطفى، والقيام بإصلاح هذه الحكومة لتكون ممثلاً حقيقياً للشعب السوري»، وفق مصادر محلية. ويأتي هذا الحراك الشعبي بعد يومين من تجميد فصيل الجبهة الشامية، أبرز فصائل المعارضة السورية في شمالي البلاد، تعاونه مع الحكومة السورية المؤقتة، مطالباً بسحب الثقة من هذه الحكومة، وإحالة رئيسها عبد الرحمن مصطفى إلى القضاء لـ«ينال جزاءه العادل»، وفق نصّ بيان صدر عن «الجبهة الشامية» المنضوي في الجيش الوطني السوري المعارض المرتبط بتركيا، الأربعاء الماضي.

وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها الحكومة السورية المؤقتة غضباً واستياء شعبياً، إذ سبق لمتظاهرين غاضبين من التقارب التركي مع النظام السوري أن أغلقوا مقرات الائتلاف والحكومة في مدينة أعزاز، شمالي حلب، في يوليو/تموز الماضي. وتشكّلت الحكومة السورية المؤقتة في عام 2013، لتسيير شؤون المناطق الخاضعة للمعارضة السورية في شمال البلاد، وذلك من مقرها الرئيسي في مدينة غازي عنتاب، جنوبي تركيا. وفشلت هذه الحكومة في التعامل الإيجابي مع العديد من الملفات الساخنة في المنطقة، ما أدى مع السنوات إلى خلق هوّة واسعة بينها وبين سكان الشمال السوري الذين يعانون العديد من الأزمات الاقتصادية والمعيشية لم تستطع الحكومة السورية المؤقتة التخفيف من تبعاتها.

ويُنظر إلى رئيس هذه الحكومة على أنه «رجل تركيا» في الشمال السوري، والذي يعمل على تحقيق رؤيتها في مختلف المجالات، وهو ما يفسر حماسه لقرار فتح معبر أبو الزندين، في يوليو/تموز الماضي، بالقرب من مدينة الباب شمال شرقي حلب، والذي يربط المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مع المناطق التي يسيطر عليها النظام. وتدفع تركيا منذ بعض الوقت لإعادة فتح هذا المعبر لتمهيد الطريق أمام تقاربها مع نظام بشار الأسد بوساطة من الجانب الروسي، إلا أن الرفض الشعبي في شمال البلاد يحول حتى اللحظة دون فتح هذا المعبر الذي يعوّل النظام عليه لتخفيف بعض أزماته الاقتصادية.

وفي هذا الصدد يرى أحد الأكاديميين في منطقة عفرين، مفضلاً عدم ذكر اسمه في حديث مع «العربي الجديد»، أن الحكومة السورية المؤقتة «فاشلة وتعاني من الضعف والتخبّط الإداري»، مضيفاً أنه «منذ تولي عبد الرحمن مصطفى رئاسة هذه الحكومة والأحوال في الشمال السوري في تراجع كبير». ويشير إلى أن هذه الحكومة «لم تستطع ضبط الأمن والحد من التجاوزات بحق المدنيين، فضلاً عن فشلها في تشكيل مرجعية عسكرية واحدة لفصائل المعارضة السورية وهو ما يؤدي إلى مزيد من الفوضى الأمنية». كما يلفت إلى أن الحكومة السورية المؤقتة «أهملت الملفات الأهم في المنطقة من تعليم وزراعة وصناعة»، وسط وجود «فشل كامل في إدارة المنطقة، فضلاً عن الفساد المستشري في مفاصلها ومؤسساتها».

من جهته يبيّن الناشط السياسي المقيم في شمالي سورية، معتز ناصر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أبرز الملاحظات الشعبية على الحكومة السورية المؤقتة تتعلق بشخص رئيسها عبد الرحمن مصطفى»، إذ إنه «شخص عديم الكفاءة العلمية أو القيادية أو الوطنية». ويضيف أن مصطفى «يحمل جنسية دولة أجنبية لديها تأثير كبير على شمال غربي سورية، وبالتالي أصبحت الحكومة المؤقتة على ضعف أدائها مرتهنة بشكل كامل للأوامر الخارجية، وواجهة محلية لتمرير الإملاءات الخارجية لا أكثر». ويشير ناصر إلى أن رئيس هذه الحكومة «ساقط شعبياً ورمزياً منذ زمن»، مستدركاً أن «ما يثبته من الناحية السياسية والإدارية، هو إرادة الجهة التي يتبع لها، والتي وضعته كرهاً على رأس الحكومة السورية المؤقتة». ويرجّح ناصر أن يكون لتعليق «الجبهة الشامية» تعاونه مع الحكومة السورية المؤقتة قبل أيام توازياً مع إضراب «الكرامة» المستمر في مدينة إعزاز واحتجاجات معبر أبو الزندين، تأثير في إبعاد مصطفى عن رئاسة الحكومة «خصوصاً أن الجانب التركي يستهدف إنهاء مؤسسات ما يسمى المعارضة السياسية لصالح تحقيق مزيد من التطبيع مع النظام السوري».

بدوره يرى الباحث المقيم في الشمال السوري، ياسين جمّول، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «من الخطأ تجاهل المرحلة التي نمرّ بها وافتراض أن تلك الحكومة هي حكومة وطنية متكاملة وبموازنة معتبرة»، مضيفاً أنه «مع ذلك فوفق المعطيات الحالية والإمكانات المتاحة أرى جوانب من القصور والخلل». ويتابع: «لعل أبرز ذلك آلية الاختيار والتعيين من منصب رئيس الحكومة فما دون، ثم عدم توضيح طبيعة العلاقة بين الحكومة السورية المؤقتة وتركيا». ويعتبر جمّول أن «هذا الخلل جرّ علينا مشاكل عديدة، أبرزها وجود مجالس ومؤسسات تتبع لإدارات الولايات التركية وليس للحكومة السورية المؤقتة»، متسائلاً «ماذا يبقى لحكومة في مناطق تسيطر عليها مدارس مثلاً لا سلطة لوزير فيها لتعيين معلم أو مدير مدرسة؟». ويعتبر أن «للحكومة السورية المؤقتة أن تقول: هذا ما نقدر عليه، فلا أقل من الاستقالة والوضوح مع الحاضنة الشعبية حتى تعرف الحاضنة كيف تتصرف وتختار».

تظاهرة ضد التقارب التركي مع النظام، أعزاز، يوليو 2024 (عارف وتد/فرانس برس)

تُتهم الحكومة بالفشل في إدارة المنطقة الموجودة فيها

إضاءة

تصدّع النظام السياسي العراقي وتزايد الخلافات

تزايدت الخلافات داخل أركان الحكم في بغداد، منذرة بتصدع النظام السياسي العراقي مع تبادل الاتهامات بشأن سرقة «الأمانات الضريبية»

بغداد ـ **محمد الباسم**

زادت المشكلات السياسية خلال الشهرين الماضيين بشكل كبير في العراق، حتى وصلت إلى إطلاق تعليقات من زعماء تقليديين في العملية السياسية في البلاد، محذرة من انهيار النظام السياسي العراقي القائم، فيما برزت قصة الخلاف العميق بين السلطتين القضائية والتنفيذية، والأحكام المستمرة بالاعتقال بحق موظفين ومقربين من رئيس الحكومة محمد شياع السوداني. كل ذلك في موازاة تبادل الاتهامات بين أطراف الائتلاف الحاكم (الإطار التنسيقي) بشأن ملف سرقة «الأمانات الضريبية»، المعروفة باسم «سرقة القرن». في سياق تصدع النظام السياسي العراقي، فتحت شبكة «التنصت» التي كشف عنها القضاء العراقي، وأطاح زعيمها محمد جوحي، وهو موظف في مكتب رئيس الحكومة، باباً جديداً من التوتر في علاقة القضاء والحكومة. وأفادت المعلومات التي حصلت عليها «العربي الجديد»، بأن «شبكة التجسس والتنصت راقبت هواتف نواب ووزراء وزعماء أحزاب، بالإضافة إلى قضاة»، مبينة أن «رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، منزعج كثيراً مما حدث، وأمر بعدم التهاون في جمع المعلومات عن هذه الشبكة، واعتقال كل من يرد اسمه في التحقيقات مع محمد جوحي أو غيره».

ولم يبت حتى الآن في ما إذا كانت شبكة التنصت تابعة لمكتب رئيس الحكومة بشكل مباشر، أم أنها احتالت على العنوان الحكومي ومضت بالنشاطات التجسسية، لكن ما تأكد من مصادر سياسية من مشارب حزبية متفرقة، أن «الشبكة مارست نشاطاتها التجسسية تجاه زعماء أحزاب وقادة في الفصائل المسلحة، وقد سجلت الشبكة معلومات شخصية عن بعضهم، ما أدى إلى انزعاج كبير، حينما كُشفت الحقيقة». وبحسب المصادر، فإن «تحالف الإطار التنسيقي منقسم حيال التعامل مع الأزمة، ما بين تحميل الحكومة الحالية المسؤولية، وبين معاقبة المتورطين الفعليين من موظفين ومنتفعين من الشبكة، وتسيير الأمور حتى نهاية عمر الحكومة الحالية»، مؤكدة أن «أطرافاً داخل الإطار التنسيقي أقرب إلى رفع يدها عن مواصلة دعم حكومة السوداني».

وانعكس هذا التشنج السياسي بين مكونات تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في البلاد، إلى تبني مواقف بملفات أخرى، من بينها الموقف من قضية سرقة مبالغ «الأمانات الضريبية» البالغة أكثر من مليارين ونصف المليار دولار والمعروفة باسم «سرقة القرن»، خصوصاً بعدما أثار زعيم ائتلاف دولة القانون ضمن «الإطار التنسيقي» نوري المالكي مخاوف من مغبة التجاوز على السلطة القضائية في البلاد وأن ذلك «أكثر خطراً من الإرهاب»، فيما صعّد من مخاوفه، محذراً من انهيار النظام السياسي العراقي قريباً. وظهر زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم في لقاء مع عدد من أنصاره، وقال إن «سرقة القرن تحتاج إلى محاكمة القرن، وأن تكون محاكمة المتهمين بسرقة القرن علنية». وسرعان ما دعم زعيم «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي هذا الطرح بالقول «نُعلن تأييد إجراء محاكمة علنيّة وكبرى في قضية سرقة القرن، تَبُثها القنوات الفضائية ووسائل الإعلام بشكل مباشر».

وسبق هذه الدعوة ظهور رئيس هيئة النزاهة حيدر حنون مدافعاً عن نفسه، بتأكيده امتلاك قطعتي أرض فقط، مبدياً استعداده للمثول أمام مجلس النواب في جلسة مكاشفة حول أملاكه. وجاء هذا التعليق عقب أحاديث سياسية، بعضها علني ظهر على مواقع التواصل الاجتماعي وفي مجموعات النخب السياسية والمراقبين، وآخر سري، ظهرت أطراف منه تتحدث عن احتمالات تورط هيئة النزاهة مع المتهم الأول بجريمة «سرقة القرن» نور زهير. وفتح حنون في مؤتمر صحافي، عقده في أربيل، النار على الجميع بالقول إن «المتهم بسرقة الأمانات الضريبية نور زهير زوّر 114 صكاً مالياً، وعليه أن يعاقب بـ114 حكماً، وأن القاضي ضياء جعفر (الذي يحاكم زهير منذ أشهر) يلاحقني بمذكرة قبض، مع العلم أن ملفات السرقة اختفت عنده». وأضاف حنون أن «التقصير في قضية نور زهير أمر بيني وبين القاضي جعفر، وأطالب البرلمان باستجواب كلينا في جلسة علنية، وأفضّل أن أودع السجن بشرف من دون أن أتستر على المتهمين»، فيما هتف أمام الصحافيين: «هيئة النزاهة مستضعفة». كما كشف أن «القضاة والوزراء تسلّموا قطع أراض بمساحات 600 متر مربع من الحكومة السابقة لضمان الولاء، وأن شخصاً بغيضاً وبائساً سرق فيديو من هاتف أحد القضاة وأراد ابتزازي».

في السياق، قال رئيس حراك البيت العراقي محيي الأنصاري، لـ«العربي الجديد»، إن «النظام السياسي العراقي يواجه صدمات عديدة تضرب أصل مشروعيته في الاستمرار بالحكم مع موجة فضائح داخلية تتصاعد مع احتدام الصراع على موارد الدولة، حتى صار الفساد الإداري والسياسي والمالي هو العنوان الأبرز». وأضاف الأنصاري أن «تحالف الإطار التنسيقي منقسم حيال قضيتي سرقة القرن وشبكة التنصت، لأن بعض أطراف التحالف ينوون التحالف انتخابياً مع رئيس الوزراء والاستفادة من موارد وإمكانيات الحكومة في تعزيز مواردهم الاقتصادية وحظوظهم الانتخابية، فيما ذهب طرف آخر للتدافع وعدم منحه الفرصة بالولاية الثانية التي يحلم ويخطط لها منذ يومه الأول في المنصب، لاعتقادهم بأنه لم يعد مؤهلاً بعد فضيحة شبكة التنصت وتداعياتها». أما المحلل السياسي المقرب من الحكومة العراقية علي البيدر، فقد أشار إلى أن «الكشف عن وجود شبكة للتجسس والتنصت في العراق هو أمر طبيعي وقد يكون حتميّ الحدوث، خصوصاً في الدول ذات الديمقراطية الناشئة، وسببها قلة النضج السياسي واستغلال ضعف الدولة»، مبيناً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك جهات سياسية تريد أن تطيح خصومها من خلال التصعيد الإعلامي بشأنها، وخلق فجوات في بعض مؤسسات الدولة وتحديداً الأمنية».

محيي الأنصاري: النظام السياسي العراقي يواجه صدمات عديدة

مجلس القضاء الأعلى في بغداد، 23 أغسطس 2022 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

شرق غرب

تقدم روسي وقتيلان أوكرانيان

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأحد، سيطرة قواتها على بلدة نوفوروديفكا في منطقة دونيتسك، شرقي أوكرانيا، مقتربة من مدينة بوكروفسك الاستراتيجية. في المقابل، أعلنت السلطات الأوكرانية أمس، أن ضربة جوية روسية أسفرت عن سقوط قتيلين وعدد من الجرحى في مدينة سومي، شمال شرقي أوكرانيا.

(فرانس برس)

طهران تنفي تزويد موسكو بصواريخ بالستية

شدّد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، شون سافيت، أمس الأحد، على أنه في حال أرسلت إيران صواريخ بالستية إلى روسيا، «سيفقد المزيد من المدنيين الأوكرانيين حياتهم». وجاء كلامه تعليقاً على تقارير إعلامية تحدثت عن تزويد إيران روسيا بصواريخ بالستية. من جهته، نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني ذلك، قائلاً إن التعاون العسكري بين طهران وموسكو قائم منذ فترة طويلة قبل بدء الحرب الأوكرانية في فبراير/ شباط 2022، مشدداً في تصريح لوكالة إرنا الإيرانية الرسمية، على أن موقف بلاده بشأن الأزمة الأوكرانية «ثابت ولم يتغير»، وأن إيران «لطالما دعمت الحل السياسي والحوارات الثنائية بين طرفي الأزمة لإنهائها».

(العربي الجديد، الأناضول)

بلينكن في لندن اليوم

يبدأ وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة)، اليوم الاثنين، جولة ليومين في بريطانيا، لبحث ملفي الشرق الأوسط وأوكرانيا، بحسب ما أعلنت وزارته، مساء أول من أمس السبت، وذلك قبل زيارة رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر للولايات المتحدة في 13 سبتمبر/ أيلول الحالي. وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية ماثيو ميلر إن بلينكن سيشارك في حوار استراتيجي، في لندن.

(فرانس برس)

جولة لهاريس ونائبها في الولايات الحاسمة

أعلنت حملة مرشحة الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأميركية كامالا هاريس، مساء السبت، أنها وتيم والز الذي اختارته ليكون نائبها سيقومان بجولة في ولايات يحتدم فيها التنافس، بعد المناظرة المنتظرة مع مرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب، مساء غد الثلاثاء. وتزور هاريس كارولينا الشمالية الخميس وبنسلفانيا الجمعة، في حين سيتوجه والز إلى ميشيغن وويسكونسن.

(رويترز)

تعزيز القوة البحرية لبيونغ يانغ

أكد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة)، في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، أمس الأحد، أهمية تعزيز القوة البحرية، وذلك خلال تفقده لموقع بناء قاعدة بحرية. وقال كيم «بات بناء قاعدة بحرية لتشغيل أحدث السفن الحربية الكبيرة مهمة ملحّة، بعد أن أصبحنا قريبين من امتلاك سفن حربية كبيرة وغواصات لا يمكن أن ترسو باستخدام المرافق الحالية المتاحة لرسو السفن الحربية».

(رويترز)

تعد جهود موسكو للتأثير على الانتخابات الأميركية الرئاسية لعام 2024، أكثر تقدماً على ما كانت عليه في الانتخابات السابقة، وفق الاستخبارات الأميركية، في حين تتخذ واشنطن إجراءات لمواجهة تلك الجهود المرتكزة على الأخبار الزائفة

موسكو متهمة بالتأثير على الانتخابات الأميركية

إجراءات أكثر عدوانية من واشنطن

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قالت الاستخبارات الأميركية، الجمعة الماضي، إن الجهود السرية للحكومة الروسية بهدف التأثير على الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024 تعد حالياً أكثر تقدماً مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، إذ تركز على وسائل التواصل الاجتماعي والدعاية والأخبار المزيفة التي تصب لصالح الرئيس السابق المرشح الجمهوري دونالد ترامب، عوضاً عن التدخل المباشر في الانتخابات، مثل الاختراقات الإلكترونية، في حين تحاول الاستخبارات الأميركية مواجهة تلك التكتيكات الروسية بإجراءات أكثر عدوانية تجاه الجهات الضالعة بالتدخل في الانتخابات. وقال مسؤول كبير في مكتب مدير الاستخبارات الوطنية، خلال مؤتمر صحافي الجمعة، إن أنشطة روسيا «أكثر تطوراً مما كانت عليه في الدورات الانتخابية السابقة»، مشيراً إلى استخدام «أصوات أميركية حقيقية» من أجل «غسل» دعاية الحكومة الروسية، ونشر الروايات المثيرة للانقسام في المجتمع الأميركي عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية، والمواقع الإلكترونية المزيفة التي تتظاهر بأنها مؤسسات إعلامية أميركية شرعية. وقال المسؤول الذي اشترط عدم الكشف عن هويته بموجب القواعد الأساسية التي وضعتها الوكالة الأميركية، إن موسكو تستهدف خصوصاً الولايات المتأرجحة، في الانتخابات المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وتستخدم الذكاء الاصطناعي لسرعة إنشاء محتوى مزيف ومقنع تكون حصيلته لصالح ترامب، والذي يواجه مرشحة الحزب الديمقراطي، نائبة الرئيس كامالا هاريس. وأضاف أن هذا الأمر «يتفق مع أهداف السياسة الخارجية الأوسع لموسكو المتمثلة في إضعاف الولايات المتحدة وتقويض دعم واشنطن لأوكرانيا». ووفقاً لما ذكره مكتب الاستخبارات الأميركية، أنشأت شبكة روسيا اليوم (RT) التي تديرها الدولة الروسية شبكات لنشر الروايات الصديقة لموسكو، مقدمة محتوى «مقنّعاً» صادراً من أصوات أميركية حقيقية تمارس حرية التعبير. وقال المسؤول إن روسيا تمارس أيضاً التأثير على الشركات التي تستفيد من التسويق والعلاقات العامة والخبرات الأخرى لتعزيز المحتوى المطلوب. وأوضح أنه «من المرجح أن يصدق الأميركيون وجهات نظر صادرة من أميركيين آخرين مقارنة بالمحتوى الذي يحمل علامات واضحة على الدعاية الأجنبية»، لذا «فإن ما نراهم يفعلونه (الجهات الأجنبية) هو الاعتماد على أميركيين متقصدين وأميركيين غير متقصدين، لزرع وتعزيز وإضافة مصداقية إلى الروايات التي تخدم مصالح مدير وكالة الاستخبارات الوطنية لأول مرة بأن الحكومة الإيرانية لم تكن فقط وراء اختراق حملة ترامب، الذي تم الكشف عنه الشهر الماضي، بل أيضاً وراء تسريب وثائق الحملة الداخلية.

«روسيا اليوم» متهمة بإنشاء شبكات لنشر روايات موسكو

وفي إجراءات مضادة، أعلنت الحكومة الأميركية، الأربعاء الماضي، مجموعة شاملة من الإجراءات لمواجهة حملات التأثير الروسية، بما في ذلك توجيه الاتهام إلى اثنين من الموظفين الروس في موقع روسيا اليوم الإخباري، بزعم الدفع لشركة إعلامية أميركية (لم تذكر اسمها) لنشر مقاطع فيديو باللغة الإنكليزية على منصات يوتيوب وتيك توك وإنستغرام وإكس. ولم يتم الكشف عن أي من هؤلاء المتهمين. كما صادر ممثلو الادعاء 32 نطاقاً على الإنترنت (عنوان موقع إلكتروني) تسيطر عليها روسيا، واستخدمت في جهود التأثير التي تقودها الدولة لتقويض الدعم الدولي لأوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارتا الخزانة والخارجية الأميركيتان فرض عقوبات على الأفراد والكيانات الروسية المتهمين بنشر الدعاية. يُذكر أنه في عام 2016، كانت «روسيا اليوم» تعمل علناً في الولايات المتحدة، وأجبرت على التسجيل بعد عام بصفة وكيل أجنبي، ولكن تم إسكاتها فعلياً في الغرب في عام 2022 بعد غزو روسيا لأوكرانيا، بمنع بثّها. وتعد هذه التكتيكات والتقنيات مصالح هذه الجهات الفاعلة الأجنبية».

في احد مراكز الاقتراع، فيرجينيا، 2020 (أوليفييه دوليري/فرانس برس)

الجديدة تقدماً على ما كانت تفعله روسيا في عام 2016، عندما فاجأت جهودها للتدخل في الانتخابات الرئاسية حينها، والتي فاز فيها ترامب على منافسته هيلاري كلينتون، الجمهورَ الأميركي والمخابرات الأميركية، وفق ما نقلته صحيفة واشنطن بوست الأميركية، أول من أمس السبت، عن براندون فان غراك، المدعي الفيدرالي السابق الذي حقق في جهود موسكو للتأثير على حملة انتخابات 2016. وأضاف أن «الشيء الرئيسي الذي أدهشني هو أنهم تمكنوا من غسل تأثيرهم (روسيا) من خلال شخصيات إعلامية أميركية، بطريقة لو كانوا صريحين في تعريف أنفسهم على أنهم الحكومة الروسية أو RT، لما تم نشر وجهات النظر التي تم تقديمها أبداً».

من جهته أشار غافين وايلد، وهو محلل استخبارات أميركي سابق يركز على ملف روسيا، إلى أنه «في عام 2016 كان أفضل ما فهمناه في ذلك الوقت هو جهود الدعاية من قبل RT أو مزارع المتصيدين الروسية التي وافق عليها الكرملين (الرئاسة الروسية) ضمنياً». أما حالياً وفق وايلد، فإن مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) حدد اسم نائب رئيس أركان الكرملين سيرغي كيريينكو بأنه مدير جهود «الدوبلغانغر» Doppelganger، وهو اسم أطلق على حملة التضليل التي قادتها روسيا في 2022، موضحاً أنه «لذلك تعتبر الدعاية الحالية ذات جوانب أعلى من التنسيق لم نشهدها من قبل». من جهتها نقلت صحيفة بوليتكو الأميركية أمس، عن جون إي هيربست، السفير الأميركي السابق في أوكرانيا، إشادته بـ«الاستخدام الشامل للقوة الأميركية» الذي واجه الجهود الروسية من خلال نشر جوانبها «علناً». لكنه أشار إلى رد فعل «RT» والتي استهزأت بتصرفات الحكومة الأميركية قائلة إن «ثلاثة أشياء مؤكدة في الحياة: الموت والضرائب وتدخّل RT في الانتخابات الأميركية».

تحييد التدخل الروسي

رفض الجمهوريون الزعم بمخطط روسيّ للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية، وسعوا إلى تحييده. وجادل مستشار دونالد ترامب، ستيفن ميلر على منصة إكس، أخيراً، بأن وزارة العدل الأميركية، في الواقع، هي التهديد الحقيقي لنزاهة الانتخابات. كما حوّل ترامب المزاعم إلى كامالا هاريس، وكتب على «إكس» أنها ووزارة العدل «يحاولان التدخل في الانتخابات وقمعها لصالح الديمقراطيين من خلال إحياء خدعة روسيا وروسيا وروسيا».

فنزويلا

مرشح المعارضة يلجأ إلى إسبانيا

لجأ مرشح المعارضة الفنزويلية للرئاسيات إدموندو غونزاليس أورو تيا إلى إسبانيا، مساء السبت، في أحدث تطورات أزمة فنزويلا، وفي ظل تصاعد التو ترات مع البرازيل

غادر مرشح المعارضة الفنزويلية للانتخابات الرئاسية، التي أُجريت في 28 يوليو/ تموز الماضي، إدموندو غونزاليس أوروتيا، فنزويلا، مساء أول من أمس السبت، متوجهاً إلى إسبانيا، حيث مُنح اللجوء السياسي. وأصدرت السلطات الفنزويلية إذناً له بالمغادرة «لمصلحة السلام» في البلاد. وكتبت نائبة الرئيس الفنزويلي ديلسي رودريغيس على شبكات التواصل الاجتماعي: «غادر إدموندو غونزاليس أوروتيا البلاد. بعد لجوئه الطوعي إلى السفارة الإسبانية في كراكاس قبل بضعة أيام، طلب من الحكومة الإسبانية اللجوء السياسي... وقد منحته فنزويلا التصريح اللازم، وذلك من أجل مصلحة السلام والهدوء السياسي في البلاد». وأكد محامي مرشح المعارضة خوسيه فيسينتي هارو لوكالة فرانس برس «أنه غادر إلى إسبانيا»، مشيراً إلى أنه ليس بصدد الإدلاء بالمزيد. وقال مصدر مقرب من المعارضة إن غونزاليس غادر فنزويلا مع زوجته مرسيدس.

وكتب وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس عبر وسائل التواصل الاجتماعي نقلاً عن بيان للحكومة: «بطلب منه، إدموندو غونزاليس في طريقه جواً إلى إسبانيا في طائرة لسلاح الجو الإسباني. تتعهد الحكومة الإسبانية احترام الحقوق السياسية والسلامة الجسدية لكل الفنزويليين». وكان أوروتيا الدبلوماسي السابق، البالغ من العمر 75 عاماً، قد حل في اللحظة الأخيرة مكان زعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو مرشحاً للانتخابات الرئاسية، بعد صدور حكم قضائي في حقها يمنعها من الترشح. وكانت قد صدرت في حق المعارض الذي يعيش متخفياً منذ أكثر من شهر، مذكرة توقيف في 3 سبتمبر/ أيلول الحالي، بسبب عدم تلبيته ثلاثة استدعاءات من النيابة العامة بشأن تحقيق حول الموقع الإلكتروني للمعارضة الذي أعلن فوزه. ولم يظهر إلى العلن منذ 30 يوليو الماضي. ويشمل التحقيق خصوصاً اتهامات «بعصيان القوانين» و«التآمر» وغيرها. وتعتبر المعارضة والكثير من المراقبين أن القضاء في إمرة السلطة السياسية في فنزويلا. وبينما تم الإعلان عن فوز الرئيس نيكولاس مادورو في انتخابات يوليو، لم تعترف معظم الحكومات الغربية بفوزه.

ونال مادورو، الذي صادقت المحكمة العليا على فوزه في 22 أغسطس/ آب الماضي، 52% من الأصوات، بحسب المجلس الوطني الانتخابي، الذي لم ينشر محاضر مراكز الاقتراع، مؤكداً أنه تعرض لقرصنة إلكترونية. لكن المعارضة والكثير من المراقبين شككوا في صحة هذا الهجوم الإلكتروني، واعتبروه مناورة من السلطة لتجنب نشر التعداد الصحيح للأصوات، مع تشديد المعارضة التي نشرت المحاضر التي وفرها المدققون أن أوروتيا حصل على أكثر من 60% من الأصوات.

وحجبت مغادرة أوروتيا المواجهة القائمة بين كراكاس وبرازيليا بشأن مقر إقامة سفير الأرجنتين، الذي لجأ ستة مسؤولين من المعارضة إليه منذ مارس/ آذار الماضي. وسحبت فنزويلا «بشكل فوري» الإذن الممنوح للبرازيل لتمثيل المصالح الأرجنتينية في البلاد ولا سيما إدارة مقر إقامة السفير. وأكدت السلطات الفنزويلية أنها تملك «أدلة» على «استخدام مقر البعثة للتخطيط للأعمال إرهابية» ومحاولات اغتيال مادورو من قبل ستة معارضين. وسارعت وزارة الخارجية البرازيلية إلى التشديد على أنها «ستواصل الدفاع عن المصالح الأرجنتينية إلى أن تسمّي الحكومة الأرجنتينية دولة أخرى تلقى قبول الحكومة الفنزويلية لممارسة هذه المهمات»، مذكرة كراكاس بـ«حرمة مقار البعثة الدبلوماسية الأرجنتينية». وقطعت فنزويلا في 29 يوليو الماضي علاقاتها الدبلوماسية مع سبع دول أميركية لاتينية، بينها الأرجنتين التي لم تعترف بإعادة انتخاب مادورو. ونددت المعارضة الفنزويلية بـ«الحصار» الذي تفرضه القوى الأمنية على المقر الذي قُطعت عنه الكهرباء. ومنذ مساء الجمعة، تطوّق سيارات قوات الأمن المقر. وجاء في رسالة نشرتها زعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو على شبكات التواصل الاجتماعي: «هكذا، طلع الضوء على السفارة الأرجنتينية في كراكاس، يحيط بها عملاء النظام الملثّمون والمسلّحون الذين، إضافة إلى ذلك، يمنعون وصول الصحافيين رغم أن الشارع ليس مغلقاً».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

■ هذه العملية ستتكرر كثيراً ومن مختلف الجبهات العربية... غياب الحل للقضية الفلسطينية سيؤدي إلى التطرف الأيديولوجي المشبع بالانتقام والثأر. وتتحمل تبعات ذلك الأنظمة العربية وحكوماتها ما دام أن لا إرادة حقيقية للحل. #معبر_اللنبي

■ إسرائيل لن تنعم أبداً بالأمن والسلام ما دامت ترتكب المجازر، وما دامت حكومتها تعيق أي وقف لإطلاق النار. #معبر_الكرامة

■ حالة الصهاينة أصبحت مزرية، كلنا نعلم ما هو الانتصار الحقيقي. مآسينا في غزة سنتخطاها، كما تخطينا كل مآسينا السابقة، لكن اليوم ولد جيل جديد يعلم بأنكم لستم سوى مهزلة وأضحوكة العالم بعد أن كنتم توهمون العالم بأنكم الأقوى.

■ الإسرائيليون تحت حكم الفاشل نتنياهو لا يعرفون من أين يأتي الرصاص والصواريخ والقنابل والطعن والتفجير. ما دامت إسرائيل تمارس الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري لسكان غزة والضفة، فإن نهايتها قريبة.

■ صرلو #حزب_الله 11 شهر فاتح #جبهة_الإسناد واذا منعمل مقارنة زغيرة بين شو خسرت #إسرائيل وشو خسر #لبنان بيطلع معنا حوالي 20 قتيلاً لإسرائيل مقابل حوالي 600 بلبنان. صرخة البيئة الحاضنة بالحزب عم تكبر وتزيد ومهما أعتبر إنو قادر يسكّت ناس مش رح يقدر يخبي حقيقة خياراتو الخاطئة وفشلو وخسارتو وضربو لكل مقومات الحياة.

■ #حزب_الله في لبنان مصمّم على مواصلة جبهة الإسناد، وسيكمل طريقه حتى تحقيق الأهداف، ولن يتمكن الاحتلال من إعادة المستوطنين إلى منازلهم مهما علا الصراخ إلا عن طريق واحد، هو وقف العدوان على غزة.

■ ترامب يقول اذا لم أُنتخب، فإنّ إسرائيل تحت ظل حكم هاريس ستختفي، أما بخصوص تخلي بعض دول العالم عن الدولار، فقد صرح أن أي دولة تتخلى عن الدولار لا تجارة معها. وهنا يقصد الصين.

■ غزو أوكرانيا حدث في عالم أسّس لغزو العراق. وإذا كان «النظام العالمي القائم على القواعد» قدّ انهار، فقد تم ذلك في عام 2003.